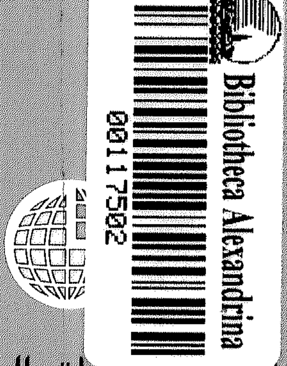


سمير الزبن، نبيل السهلي

القدس معضلة السلام



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



القدس معضلة السلام

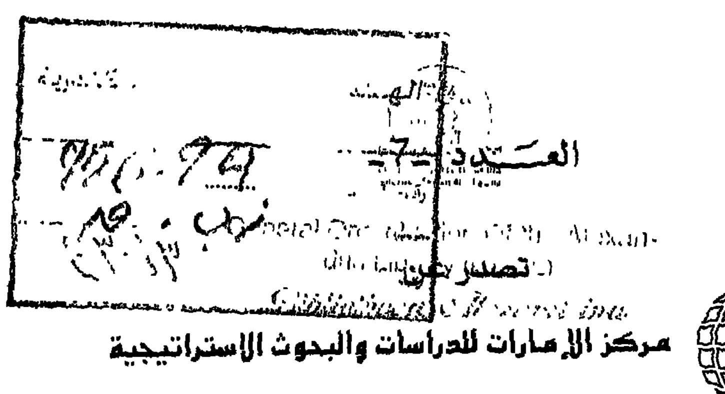
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشيء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

القدس معضلة السلام

سمير الزبن، نبيل السهلي



العدد 7

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1997

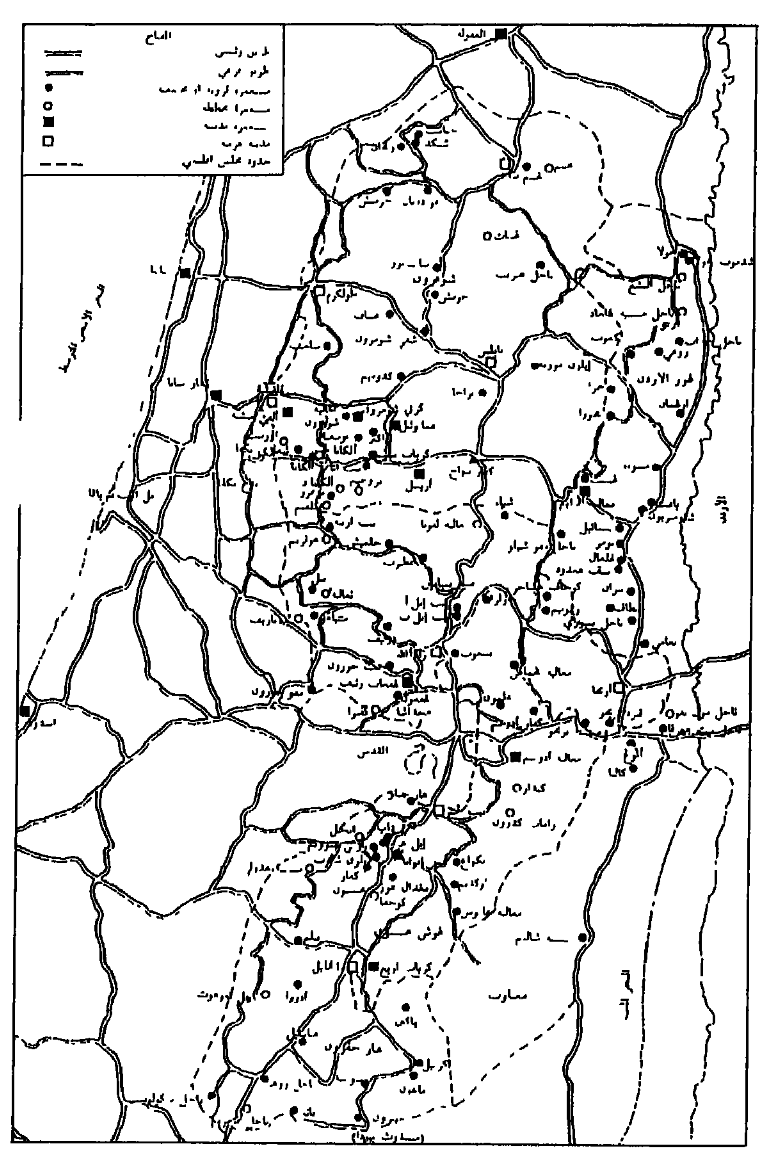
توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 – 9712؛ فاكس : 769944 – 9712

المحتويات



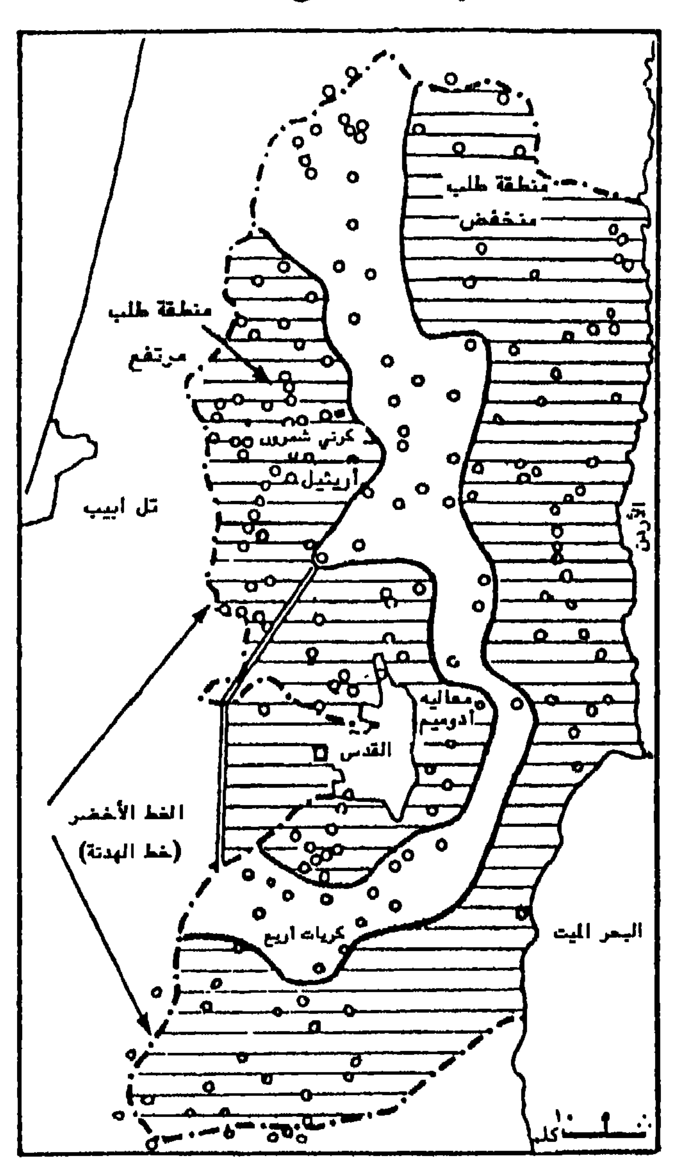
خريطة رقم (1)

توزيع المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية
حتى شهر تموز/ يوليو 1983*



* مأخوذة من بيانات وزارة البناء والإسكان ولجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية القدس، مطبعة الحكومة، 1984، ص 83

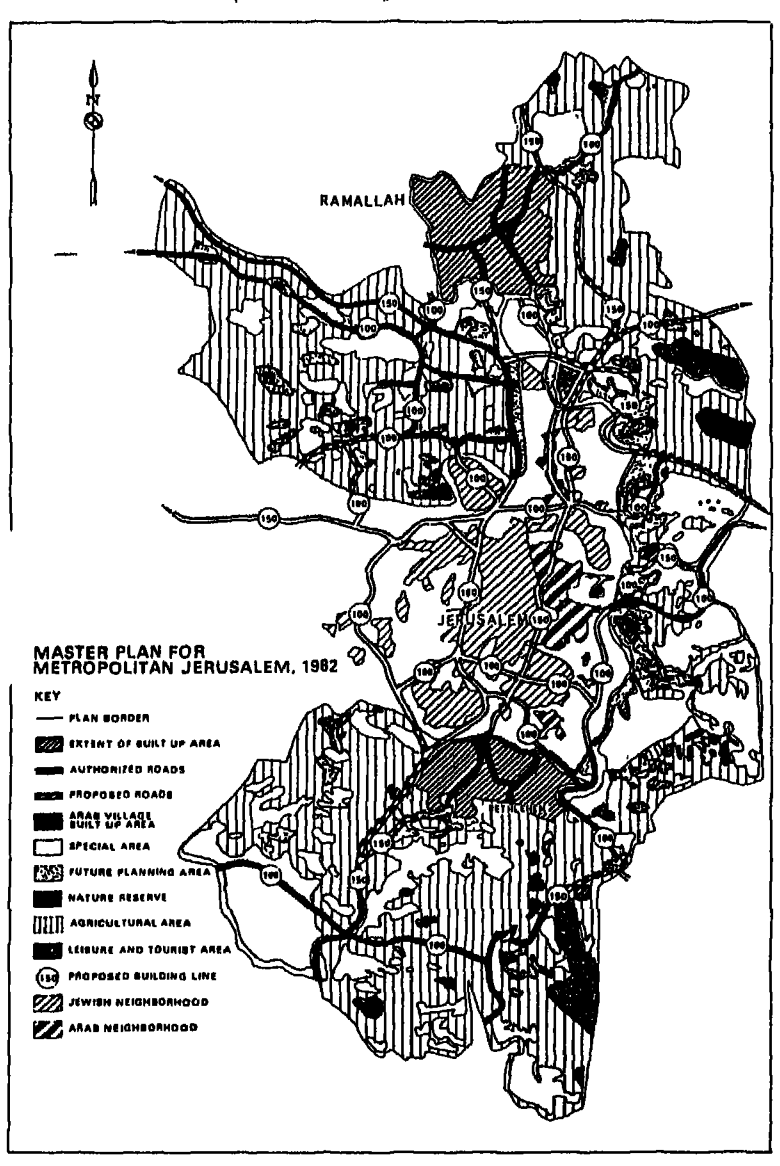
خريطة رقم (2)
مناطق الطلب على الاستيطان في الضفة الغربية
التي وافق عليها المعراخ والليكود*



* هآرتس، 1983/10/7

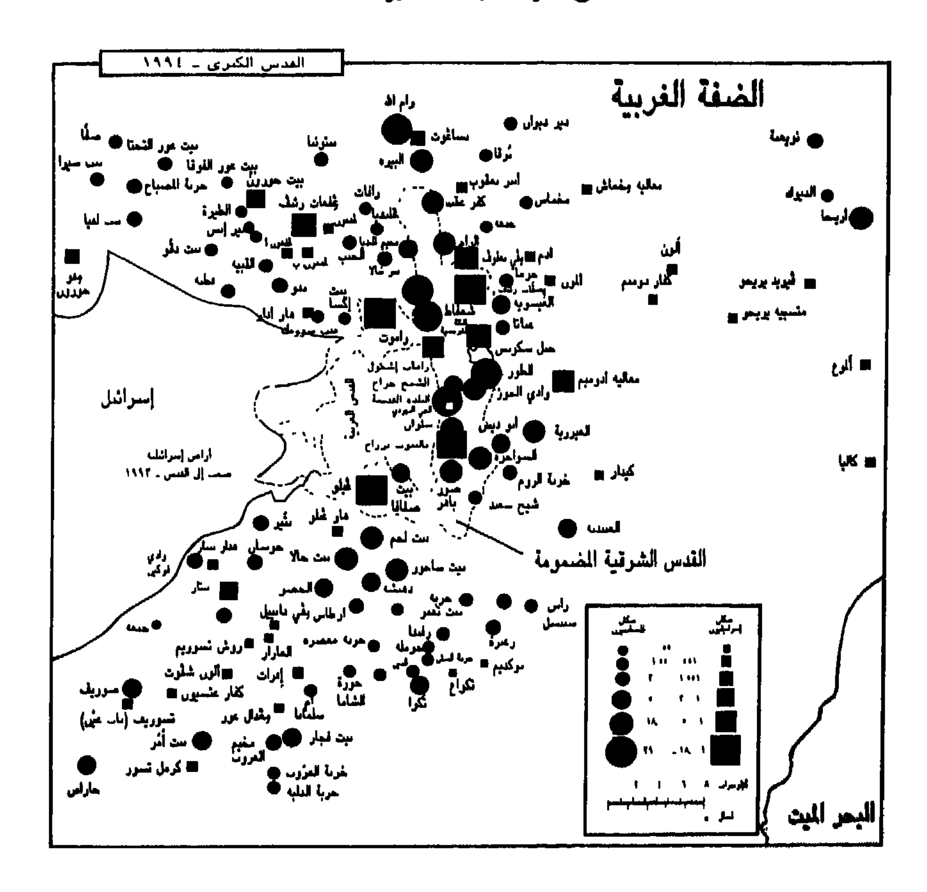
خريطة رقم (3)

المستوطنات الإسرائيلية في القدس حتى عام 1994*



* المصدر : خالد عايد، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى 1996، ص 402.

خريطة رقم (4)
المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية
حتى كانون الأول/ ديسمبر 1993*



* المصدر : من المنشورات الرسمية للحكومة الأمريكية .



* المصدر : من المنشورات الرسمية للحكومة الأمريكية .



مقدمة

موقع القدس

تشكل القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وتعتبر مدينة القدس قلب هذه القضية. فقد كانت - ولا تزال - بؤرة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبسبب مكانتها الدينية - بالنسبة للديانات الثلاث - فهي تقوم بتأجيج المشاعر عند طرح موضوعها. وتتداخل فيها الاعتبارات السياسية والدينية في بوتقة واحدة.

تقع مدينة القدس على خط عرض 31° شمالاً وخط طول 35° شرقاً، على بعد 65 كيلو متراً من ساحل البحر المتوسط، ونحو 40 كيلو متراً من نهر الأردن[1]، وترتفع عن سطح البحر المتوسط 750 متراً، وعن سطح البحر الميت 1150 متراً. وهي حلقة من سلسلة تمتد من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية. وترتبط بطرق رئيسية تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وهناك طرق عرضية تقطع هذه الطرق الرئيسية لتربط وادي الأردن بالساحل الفلسطيني[2].

ترجع أهمية الموقع الجغرافي لمدينة القدس إلى جمعه بين ميزة الانغلاق الذي يكفل حماية المدينة، وميزة الانفتاح الذي يمنح المدينة إمكانية الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة. وترجع هذه الأهمية أيضا إلى مركزية موقع القدس بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي. وهذا كله يؤكد أهميتها الدينية والعسكرية. فقد اختير موقع القدس - بما يجمع من صفات الانغلاق والانفتاح - ليكون نقطة نشوء الديانتين اليهودية والمسيحية ومركز إشعاع لهما. وجاء الإسلام بعدئذ ليربط بين مكة والقدس روحياً[3].

تعتبر مدينة القدس من أقدم مدن العالم، إذ ترجع نشأتها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وهي المدينة المقدسة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، المسلمين والمسيحيين واليهود.

تعرضت المدينة خلال تاريخها الطويل لأحداث ونكبات أدت إلى هدمها وإعادة بنائها 18 مرة في التاريخ، وتعاقبت على هذه المدينة أمم كثيرة منذ بداية التاريخ حتى الآن.

ومارست القدس وظيفتها الدينية منذ نشأتها الأولى، عندما قام اليبوسيون ببناء معابدهم لممارسة شعائرهم الدينية. وفي عهد داود كان الإسرائيليون يمارسون ديانتهم اليهودية. وجاء بعده سليمان الذي شيَّد الهيكل. وبعد أن تعرض الهيكل للخراب نشأت عند اليهود عادة دينية، وهي زيارة ما يدَّعون أنه بقايا آثار الهيكل، كي يقوموا بالبكاء والنواح أثناء ترديد صلواتهم عند حائط المبكى.

وفي عام 335 م جاءت إلى القدس الملكة هيلانة، والدة الإمبراطور الروماني قسطنطين، وأنشأت كنيسة القيامة التي يحج المسيحيون إليها من

مشارق الأرض ومغاربها. وتنتشر في سفح جبل الزيتون (الطور) وعلى قمته الكنائس والأديرة، مثل كنيسة الجثمانية ومغارة الجثمانية وكنيسة الصعود وكنيسة مريم العذراء. وتمر بجبل الزيتون المواكب الدينية المسيحية أثناء احتفالات عيد الفصح لتنتهي في كنيسة القيامة مروراً بطريق الآلام[4].

ويرجع اهتمام المسلمين بالصخرة المشرفة إلى علاقتها الوثيقة بالإسراء والمعراج، وإلى كون المسجد الأقصى هو القبلة الأولى في الإسلام. وفي عام 72 هـ / 691 م بنى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مسجد الصخرة، ورصد لبنائه خراج مصر لسبع سنين. ويقع المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية من رقعة الحرم الشريف. وقد شرع في بنائه عبد الملك بن مروان وأتمه ابنه الوليد عام 86 هـ / 705 م[5].

فالقدس إذن هي الموقع المقدس بالنسبة للديانات السماوية الثلاث. وهذا ما يضفي على الصراع بشأنها تعقيدات إضافية. فعندما يتداخل البعدان - السياسي والديني - تصبح إمكانية المساومة على المكان محدودة للغاية.

ومع الغزوة الصهيونية، وما تلاها من طرد الآلاف من العرب إلى خارج المدينة في حرب 1948، ثم استكمال احتلالها بعد حرب 1967، واتخاذ إسرائيل إجراءات قمعية ضد الفلسطينيين وضمها للمدينة، بدأ الصراع العربي-الإسرائيلي على أرض فلسطين، وفي القلب منها على المدينة المقدسة، التي تعرضت للهجمة الأشرس.

تاريخ المشكلة

منذ منتصف القرن التاسع عشر، دأب منظّرو الحركة الصهيونية على التأكيد لليهود – في مختلف أنحاء العالم – بأن هدف الصهيونية هو احتلال القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل.

ومنذ وقت مبكر استهدف الاستيطان اليهودي منطقة القدس بشكل مركز. ففي الوقت الذي كان اليهود يشكلون أقلية في جميع المدن الفلسطينية في العام 1947، كانت المفاجأة أن نجحوا في جعل غالبية سكان القدس من اليهود. وهكذا تميزت القدس بين المدن المختلطة سنة 1947، بأن أصبح سكانها العرب هم الأقلية – نسبياً – وهم لا يشعرون، حيث زاد النمو السكاني اليهودي في القدس بنسبة مرتفعة، وهي أكثر النسب ارتفاعاً مقارنةً بالمدن الأخرى. فنسبة اليهود إلى العرب في مدينة القدس أخذت ترتفع من 29٪ عام 1921، إلى 34٪ عام 1931، إلى 40٪ عام 1944، حتى وصلت إلى 60٪ عام 1947 عشية التقسيم، حين أصبح اليهود 99400 مقابل 65100 عربي*[6].

وعندما عرضت المشكلة الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة في عام 1947، شغلت القدس منها حيزاً بارزاً. وما زالت القدس – حتى الآن – من أهم

* بخصوص عام 1948، فإن الأرقام المذكورة هنا تختلف عما هو مذكور بالجدول (1) (انظر ص 90)، والتي تشير إلى انخفاض كبير في عدد السكان اليهود والعرب على السواء. فقد ورد بالجدول أن الأرقام – عام 1948 – هي 2900 للعرب و 84000 لليهود. ومرد هذا الخلاف أن الأرقام – في هذه الصفحة – تشمل القدس الموحدة الشرقية والغربية، بينما لا تشمل أرقام الجدول – عن عام 1948 – إلا القدس الغربية. آخذين في الاعتبار الضغط العسكري الذي شهدته المدينة في حرب عام 1948، والطرد الجماعي للعرب؛ فقد بلغ عدد الذين طردتهم إسرائيل من المدينة، بين عامي 1948 ـ 1967، حوالي 60 ألفاً، كما غادر اليهود الذين يقطنون القدس الشرقية إلى الأراضي التي أعلنت إسرائيل قيام دولتها عليها.

القضايا التي تفرعت عن القضية الأم، قضية فلسطين. ففي قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947، نص القرار على أن تدويل القدس هو أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة. كما نص القرار على جعل منطقة القدس ككل - وليس مدينة القدس وحدها - "منطقة قائمة بذاتها" (Corpus Separatum)، وجعلها تضم بلدية القدس والقرى المحيطة بها، بحيث تكون قرية أبو ديس هي حدودها من الشرق، وبيت لحم حدودها من الجنوب، وعين كارم حدودها من الغرب، وشعفاط حدودها من الشمال. وعهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص بمنطقة القدس، على أن يرتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين العربية واليهودية[7].

لكن مع نشوب حرب 1948، ضغطت القوات الإسرائيلية باتجاه القدس، واستطاعت تحقيق نصف الحلم الصهيوني في القدس، إذ احتلت 66.2٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس، لكن البلدة القديمة وما فيها من مقدسات ظلّت في يد العرب[8]. وعقب حرب 1948 بين العرب وإسرائيل، أعلنت إسرائيل القسم الذي احتلته قواتها - أي القدس الغربية - عاصمة لها. أما القسم الشرقي من المدينة، بما فيه المدينة القديمة الواقعة ضمن الأسوار، فقد ضمه الأردن. غير أن المجتمع الدولي لم يعترف لا بإعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ولا بإعلان أردني مماثل صدر بشأن القدس الشرقية عام 1960. واستمرت الأمم المتحدة على تأكيدها للقرار 181 القاضي بتدويل القدس.

أما على الجانب الإسرائيلي، ففي 5 كانون الأول/ ديسمبر 1949، أي قبل أيام من صدور القرار الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل منطقة القدس، أصدر الكنيست الإسرائيلي بياناً جاء فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من

إسرائيل، كما أعلن بن جوريون "أن قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، لم يعد لهما أي قوة إلزامية بعد أن فشلت الأمم المتحدة في تنفيذهما"[9].

وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1949 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - وللمرة الثالثة - قرارها السابق بتدويل القدس، وعهدت إلى مجلس الوصاية مهمة استيفاء دستور منطقة القدس والشروع بتنفيذه دون أي تأخير، مع عدم السماح لأية حكومة ذات شأن بأن تحول بين المجلس وبين اعتماد الدستور وتنفيذه.

لم تخضع إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها، بل تحدتها، ووضعت دول العالم أمام الأمر الواقع، الذي خطط له بن جوريون منذ وقت طويل. وأكد هذا الموقف في تصريح له يوم 13 كانون الأول/ ديسمبر 1949، إذ رفض فيه رفضاً قاطعاً قبول تدويل القدس. كما أعلن الكنيست الإسرائيلي في اليوم ذاته أنه سيعقد اجتماعه القادم في القدس[10].

واستمرت إسرائيل تطالب بقبول الأمر الواقع الذي أفرزه احتلال قواتها للجزء الأكبر من القدس. ففي اجتماع لجنة التوفيق - بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي في لوزان بتاريخ 12 أيار/ مايو 1949 - قدمت الوفود العربية اقتراحات تقوم على تدويل منطقة القدس تدويلاً تاماً، تنفيذاً للقرارات الدولية، مع المحافظة على وحدة المنطقة دون تقسيم، وتزويدها بأجهزة الحكم الدولية، في حين طالبت إسرائيل أن يتم إقرار الأمر الواقع في القدس، وأن يقتصر التدويل على الأماكن المقدسة فحسب[11].

وتكريساً للأمر الواقع بـادر بن جوريـون - في كانون الأول/ ديسمبر 1949 - بنقل مكتبه إلى القدس. وتلا ذلك نقل عدد من الوزارات إلى المدينة. ولم تستجب إسرائيل إلى قرار مجلس الوصاية في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1949، حين شجب الخطوات التي أقدمت عليها تل أبيب بنقل العاصمة إلى القدس. بل إن الكنيست عقد بعد عدة أيام أولى جلساته بالقدس، في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1949، وأعلن من هناك أن القدس هي عاصمة إسرائيل منذ نشأتها في 14 أيار/ مايو 1948.

ولكي تحظى الخطوات التي أقدمت عليها إسرائيل بشأن القدس بالشرعية الدولية، قامت بنقل وزارة الخارجية إلى المدينة المقدسة - خلال الفترة تموز/ يوليو 1952 وحتى حزيران/ يونيو 1954 - لتجبر الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها على نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، ومن ثم تعترف بالأمر الواقع الذي خطط له بن جوريون. ومن جهة أخرى شرعت إسرائيل بإقامة مبنى جديد للكنيست في القدس، بتبرع خاص من الثري اليهودي جيمس دي روتشيلد، وتم وضع حجر الأساس للمبنى في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1958، وافتتح بعد ذلك بثماني سنوات، في 30 آب/ أغسطس 1966[12].

واجهت إسرائيل عدداً من المصاعب الكبرى، وقفت في طريق تنفيذ مخططاتها بجعل القدس عاصمة لها من الناحية العملية. وهي صعوبات اقتصادية وجغرافية ومالية واجتماعية وإدارية وسياسية، وليس لها علاقة - من قريب أو بعيد - باحترام الرأي العام الدولي. فقد أقيمت في القدس بعض الدوائر الرسمية على نطاق ضيق، بينما ظلت تل أبيب العاصمة الفعلية. وحاولت إسرائيل اتخاذ إجراءات لتطوير القدس عن طريق تشكيل

لجان برلمانية وإنشاء مشروعات ثقافية واقتصادية، ووضع مخطط دفاعي عسكري عن العاصمة الواقعة على الحدود، إلى غير ذلك من الإجراءات التي استهدفت تحويل المدينة إلى عاصمة فعلية.

وفي 30 آب/ أغسطس 1966، وجهت إسرائيل الدعوة إلى دول العالم لحضور الاحتفال بافتتاح مبنى الكنيست الجديد في القدس، في محاولة منها لكسب الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لها. وقد امتنع عدد كبير من الدول عن حضور هذا الاحتفال. أما الدول التي شاركت في الاحتفال، فقد أوضحت للدول العربية أن حضور ممثلين عنها هذا الاحتفال لا ينطوي على اعتراف حكوماتها بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وأن سفاراتها أو مفوضياتها ستبقى في تل أبيب. وقد ورد ذلك في مذكرة بعثت بها الحكومة البريطانية إلى الدول العربية حول هذا الموضوع. كما أبلغت الحكومة الأمريكية ممثلي الدول العربية في واشنطن، بأنها لا تزال عند موقفها السابق من تدويل مدينة القدس، ولهذا رفضت الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. وهكذا فإن محاولة إسرائيل إعلان مدينة القدس عاصمة لها وإقناع دول العالم بسياسة الأمر الواقع، قد باءت بالفشل، ولم يحقق الاحتفال بافتتاح المبنى الجديد للكنيست الغاية المرجوة منه، وبقيت القدس مجرد عاصمة رمزية تنقصها مقومات العاصمة الفعلية(13).

بقيت المواقف الدولية من موضوع تدويل القدس على حالها، وبقي السعي الإسرائيلي لمحاولة فرض الأمر الواقع دون نجاح يذكر، إلى أن قامت إسرائيل - في حرب 1967 - باحتلال ما كان باقياً من القدس في يد العرب.

الصراع الديمجرافي

تعتبر عملية التطور العددي لسكان القدس من الأدلة الراسخة، التي تؤكد شخصية القدس العربية والإسلامية، وتدحض الادعاءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة. إذ يبرز أهمية العامل الديمجرافي في الصراع على القدس ومستقبلها، كما يكشف أهمية الاستيطان في الفكر الصهيوني والإسرائيلي، الذي يستهدف تحويل السكان العرب الأصليين في المدينة – من مسلمين ومسيحيين – إلى أقلية يسهل الضغط عليها وطردها لاحقاً.

وعند النظر إلى التطور السكاني في مدينة القدس، نرى أنه لم يكن هناك تواجد يذكر لليهود منذ قام الإمبراطور الروماني "تيتوس" بتشتيت بقاياهم عام 70 للميلاد وحتى العهد العثماني، حيث لم يسجل في تاريخ القدس – خلال الفترة المذكورة – سوى عائلتين يهوديتين عام 1267م. ومع دخول فلسطين تحت الاحتلال العثماني بدأ اليهود بالتزايد في مدينة القدس، بفضل التسامح الديني الذي انتهجته الإدارة العثمانية في البداية، وتحت تأثير الضغوط الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها الدولة العثمانية من الدول الأوروبية خلال عقودها الأخيرة. فقد بلغ مجموع اليهود في المدينة عام 1525م حوالي ستة آلاف[14]. واستمر هذا العدد بالتزايد إلى أن بلغ عام 1918م (كما هو موضح في الجدول رقم 1) حوالي عشرة آلاف يهودي (أي نحو 25٪ من مجموع سكان القدس في هذا العام). وبسبب كثافة موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبالتحديد إلى مدينة القدس، خلال فترة الانتداب البريطاني (1922 ـ 1948)، ارتفعت نسبة

اليـهـود لتـصل إلى 56.6٪ عـام 1931 . وعلى إثر قـيـام إسـرائيل في 15 أيار/ مايو عام 1948، لم يبق تحت السيطرة العربية سوى الجزء الشرقي من مدينة القدس وبعض المناطق الضيقة من الجزء الغربي. ونتيجة للاحتلال الإسرائيلي وطرد المزيد من العرب، تراجع مجموع سكان القدس العرب، المسلمين والمسيحيين، من 39229 نسمة عام 1931، إلى 2900 نسمة في أيار/ مايو 1948 (كما هو موضح في الجدول رقم 1). وفي مقابل ذلك ارتفع مجموع اليهود في القدس - في الفترة نفسها - من 51222 يهودياً إلى 84200 يهودي، وارتفعت نسبتهم - تبعاً لذلك - من 56.6٪ إلى 97.2٪، خلال السنوات 1931 ـ 1948.

وبقيت نسبة اليهود إلى مجموع سكان المدينة قريبة إلى النسبة المذكورة، حتى قامت إسرائيل باحتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس عام 1967، فطردت وشردت أكثر من 35 ألفاً من سكانها العرب، كما هدمت المزيد من العقارات كوسيلة ضغط على باقي الفلسطينيين لتهجيرهم. وبدأت سلطات الاحتلال باستصدار المزيد من القرارات حول القدس لتتمكن من تهويدها. ففي البداية أصبحت الإحصاءات الإسرائيلية (مثل كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي منذ عام 1967) تدرج مجموع سكان القدس من العرب على أنهم من مجموع العرب داخل الخط الأخضر، هذا فضلاً عن إجبارهم على حمل الهوية الإسرائيلية.

وحسب تلك الإحصاءات - التي بقيت المصدر الوحيد نظراً لعدم توفر إحصاءات أخرى مستقلة غيرها - فإن مجموع سكان مدينة القدس العرب قد ارتفع من 86300 مواطن عام 1973 (شكل المسلمون 86.3 ٪ منهم،

والمسيحيون 13.7 ٪) إلى 166400 مواطن عام 1993 (شكل المسلمون 90.9 ٪ منهم، فيما شكل المسيحيون 9.1 ٪)؛ والسبب في تراجع نسبة المسيحيين - بالنسبة للمسلمين - هو ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بين المسلمين لأسباب مختلفة. وفي المقابل ارتفع مجموع السكان اليهود في السنوات المذكورة من 261100 يهودي إلى 464000 يهودي، مشكلين نسبة مقدارها 73.6 ٪ من مجموع سكان القدس العرب واليهود معاً، الذي وصل في نهاية عام 1994 إلى 646000 بينهم 26.7 ٪ عرباً.

ولا بد من الإشارة إلى أن 64 ٪ من إجمالي اليهود يستوطنون الجز الغربي من مدينة القدس، في حين يستوطن 36 ٪ منهم الجزء الشرقي الذي احتُل في حزيران/ يونيو عام 1967.

ولوحظ خلال السنوات الأخيرة (1992 ـ 1995) شبه تساو بين مجموع العرب في القدس الشرقية والمستوطنين اليهود فيها، تبعاً للمصادر الإسرائيلية، مع زيادة طفيفة لصالح المستوطنين اليهود (168 ألف مستوطن يهودي مقابل 166.4 ألف عربي حسب إحصاء 1993). ومرد ذلك إلى توطين جزء كبير من يهود دول الاتحاد السوفيتي السابق في الجزء الشرقي من مدينة القدس.

وبالنسبة لمستقبل القدس الديمجرافي، فإن أحد أصحاب القرار في الدولة العبرية، وهو أرييل شارون، وزير البنى التحتية في حكومة نتنياهو الحالية (1996 ـ 2000)، قد صرح أكثر من مرة بأنه "يجب أن يكون في القدس - العاصمة الأبدية لإسرائيل - أغلبية يهودية. ونحن نسير وفق رؤيا بعيدة بحيث يكون في القدس الكبرى مليون يهودي".

ومن الناحية العملية وُضعت مخططات إسرائيلية تستهدف جعل اليهود أكثرية ساحقة في القدس الشرقية، على أن تظل نسبة العرب من مجموع سكان القدس الكبرى أقل من 25٪ في المدى المنظور.

وتشير آخر الدراسات إلى أن الزيادة المقترحة لليهود في مدينة القدس، ستعتمد أساساً على استيعاب اليهود القادمين من الخارج، إضافة إلى اعتمادها على الزيادة الطبيعية. وفي هذا السياق أشارت دراسة نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» إلى أن عدد سكان القدس العرب أصبح (في تموز/ يوليو 1996) نحو 180 ألف عربي فلسطيني، يحمل تسعة آلاف منهم الجنسية الإسرائيلية ويعتبر وجودهم ثابتاً، ويحق لهم التصويت في الكنيست. أما الباقون فأعطتهم السلطات الإسرائيلية صفة مقيمين دائمين؛ والمقيمون لا يعتبرون ثابتين، فهم يصوتون فقط في الانتخابات البلدية، وحسب القانون الإسرائيلي يمكن إبطال إقامتهم في أي من الحالات التالية(15):

1 - إذا عاشوا خارج القدس 7 سنوات متتالية.
2 - إذا حصلوا على جنسية أخرى.
3 - إذا سجلوا إقامتهم في مدينة أخرى.

وفي فترة انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني، سمحت الحكومة الإسرائيلية، لمن يريد من سكان القدس العرب، بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخابات الرئاسة، واشترطت أن يسجل

المشاركون أنفسهم في سجل الناخبين الفلسطينيين؛ وكانت هذه خطوة أولى تفتح الباب أمام سحب بطاقة الهوية الإسرائيلية، التي أعطيت لهم على أساس أنهم مقيمون دائمون. وفي المقابل، "اقتصدت" السلطات الإسرائيلية في إعطاء بطاقات هوية جديدة لعرب القدس. والمعروف أن عشرات الألوف من المواطنين العرب في القدس موزعون في مختلف أنحاء العالم؛ كطلاب يدرسون في الجامعات الأجنبية؛ ومنهم من اشترى منازل في ضواحي القدس ومدن الضفة الفلسطينية؛ كما غادر بعض السكان للعمل في دول أخرى، وكل هؤلاء بقيت بيوتهم - في مدينة القدس - ملكاً لهم، ولهذا فجميعهم معرضون لفقدان بطاقة الهوية العائدة لهم. ويقدر "أمير خاشين" مجموع هؤلاء العرب بنحو (50-60) ألف مواطن. وهذا يعني احتمال ترحيلهم عن مدينتهم القدس، أو إبقائهم خارجها.

واللافت للنظر أن كل الإجراءات الإسرائيلية لترحيل عرب القدس، وضعت وفق أحكام القانون الإسرائيلي الدقيقة والمخطط لها سلفاً. والعرب الفلسطينيون لا يملكون أدوات قانونية للاعتراض عليها. والساحة الوحيدة أمامهم هي ساحة النضال الشعبي والعالمي. فالمفروض أن الفرد الفلسطيني ابن القدس العربية هو المواطن الحقيقي والأصلي، وهو ليس وافداً ولا دخيلاً عليها (كما ظهر في نسق تطور السكان في المدينة). إضافة إلى ذلك يمكن سلب حق العربي في الإقامة بمدينته القدس، بينما يكفي لليهودي - في أي مكان بالعالم - أن يعلن نيته في القدوم إلى القدس لكي يصبح مواطناً يحمل الجنسية الإسرائيلية، ولا يفقدها حتى لو غاب 7 سنوات أو 70 سنة، وحتى لو حمل جنسية أخرى. فمنطق الأمر الواقع هو الذي يستهوي أصحاب القرار في إسرائيل.

على أية حال، تتضح سياسة إسرائيل السكانية في مدينة القدس من خلال ما أكده يوسيف شمطوب، مسؤول تعداد السكان في وزارة الداخلية الإسرائيلية، بأن هنالك حاجة للحفاظ على القدس الموحدة ذات غالبية يهودية تتراوح بين 75-80 ٪، وستفخر حكومة الليكود بزعامة نتنياهو بتنفيذ هذه المخططات الإسرائيلية في مدينة القدس، إذ قرر إيهود أولمرت، رئيس بلدية المدينة، وهو من حزب الليكود، التفرغ للموضوع تحت شعار "وضع القدس على رأس أولويات الدولة"[16].

الإجراءات الإسرائيلية
بعد احتلال القدس الشرقية

جاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في حزيران/ يونيو 1967، ليعيد توحيد المدينة، القدس الغربية والقدس الشرقية، تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولتبدأ إسرائيل حملة استيطان واسعة ومكثفة شملت القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، بعد أن سنّت قانون الضم.

في حزيران/ يونيو 1967 - بعد أيام قلائل من حرب الأيام الستة - أجرت الصحيفة اليابانية «أساهي شيمبون» مقابلة مع ديفيد بن جوريون، تحدث فيها عن مستقبل المناطق التي احتلتها إسرائيل في هذه الحرب. فقال بن جوريون إن إسرائيل ستنسحب من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع اتفاق سلام مع مصر، "والأمر ذاته، سيحدث مع سوريا، أما في الضفة الغربية فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي، برعاية الأمم المتحدة، لكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد، على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة. فالقدس كانت عاصمة إسرائيل على امتداد ثلاثة آلاف سنة، وستبقى كذلك في المستقبل"[(17)].

1 - قوانين الضم

عبّر أكثر من مسؤول إسرائيلي عن الموقف ذاته الذي أعلنه بن جوريون. ففي اليوم الأول لاحتلال القدس الشرقية - في 7

حزيران/ يونيو 1967 - وقف موشي دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أمام حائط المبكى، وقال "لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، ولن نبارحها أبداً"(18).

هذه التصريحات الإسرائيلية المتشابهة، مهدت لمسألة ضم القدس. وخلال ثلاثة أيام، في الفترة 27-29 حزيران/ يونيو 1967، أصدرت إسرائيل أربعة قرارات استهدفت - بالتتابع - تهويد السيادة والإدارة والبلدية العربية في المدينة.

ففي 27 حزيران/ يونيو 1967، أصدر الكنيست الإسرائيلي قانوناً بإضافة فقرة جديدة إلى قانون الإدارة والنظام لسنة 1948، تخول حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة ضمها إلى أرض إسرائيل. وهذه المادة (11 أ) تنص على أن "يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم"؛ أي أن الحكومة الإسرائيلية منحت نفسها، بموافقة الكنيست، حق ضم أي جزء من "أرض إسرائيل" إلى إسرائيل، كما تراه مناسباً، بمجرد إصدارها مرسوماً في هذا الصدد. كذلك نص القانون على أن يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ إقراره في الكنيست، لا اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كما هي العادة، للدلالة على الأهمية التي تعطيها الحكومة له، وضرورة الإسراع في تطبيقه. وفي اليوم التالي 28 حزيران/ يونيو 1967، أصدرت الحكومة مرسوماً بشأن سريان "قانون الدولة وقضائها وإدارتها" على مساحة تبلغ نحو 70 ألف دونم، تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها، وتمتد من صور باهر في

لجنوب إلى مطار قلندية في الشمال، وتضم معظم ضواحي القدس عربية[19].

وبتاريخ 29 حزيران/ يونيو 1967، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً ـضي بحل مجلس بلدية القدس العربية المنتخب من سكان القدس، إنهاء خدمة أمين القدس، أي رئيس بلديتها، من عمله، وإلحاق موظفي قدس الشرقية وعمالها ببلدية القدس الغربية.

وقد نفذت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة هذه القرارات الأوامر بصرامة، فاستولت على جميع ممتلكات الحكومة الأردنية دوائرها ومحاكمها وأثاثها وأجهزتها وسجلاتها، وألحقتها بدوائر القدس غربية ومحاكمها، ثم ألغت جميع القوانين والأنظمة الأردنية واستعاضت نها بالقوانين والأنظمة الإسرائيلية[20].

وفي الجلسة نفسها التي أقر فيها الكنيست تعديل قانون أنظمة السلطة القضاء، صادق الكنيست أيضاً على تعديل قانون البلديات، للتمهيد لحاق القدس القديمة بمنطقة بلدية القدس اليهودية. وينص قانون بلديات البريطاني الأصل - بتطبيقه الإسرائيلي - على ضرورة إجراء ـقيق من قبل وزير الداخلية، لاستطلاع رأي السكان في منطقة ما، قبل خاذ قرار بشأن إلحاقها ببلدية معينة. ولم تكن السلطات الإسرائيلية على ين من أن سكان القدس العربية، فيما إذا استُطلع رأيهم، سيوافقون على لحاقهم ببلدية القدس اليهودية، كما لم يكن لديها وقت لإجراء التحقيق ذكور. لذلك جاء التعديل الجديد، لقانون البلديات رقم 6 لسنة 1967،

ليسمح للوزير "حسب تقديره، ودون إجراء أي تحقيق . . . أن يصدر إعلاناً يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما، بواسطة ضم مساحة تحددت بمرسوم صادر" بموجب قانون أنظمة السلطة والقضاء المذكور. وفي 28 حزيران/ يونيو 1967، نشر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية بشأن "توسيع حدود بلدية القدس"، ضُمَّت بموجبه كامل المنطقة التي حددتها الحكومة سابقاً بمرسوم، إلى منطقة بلدية القدس، تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي. وبذلك تكون القدس العربية قد أصبحت، من وجهة نظر القوانين الإسرائيلية، جزءاً من إسرائيل، تابعاً للقدس الكبرى الموحدة[21].

عند إقرار الكنيست للضم، صوت جميع أعضاء الكنيست على الضم، ولم يعارضه في حينه سوى عضو كنيست واحد، وهو مائير فيلنر من حزب ركاح. أما الآخرون، ومنهم أعضاء الكنيست اليساريون، فقد أيدوا القرار بحماسة، وقال عضو الكنيست - آنذاك - أوري أفنيري، "إن الشعب راغب في توحيد المدينة". وأعلن زعيم الحزب الشيوعي، ماكي - شموئيل ميكونيس، أن "القدس هي عاصمة إسرائيل منذ القدم"[22].

وفي 31 تموز/ يوليو 1980، أقر الكنيست الإسرائيلي، بشكل استثنائي مستعجل، قانوناً جديداً عُرف باسم "قانون القدس الأساسي"، وقد تقدمت بمشروع القانون عضو الكنيست اليمينية المتطرفة جيئولا كوهين، ونص على:

مادة 1 ـ أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل .

مادة 2 ـ القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

مادة 3 ـ تُحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس بها - بأي شكل، أو أي شيء - من شأنه أن يمس بحرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة، أو بنظرتهم لها .

مادة 4 ـ ستحرص الحكومة على تنمية القدس وازدهارها وتوفير الرخاء لسكانها، بمواصلة تخصيص موارد خاصة، ولا سيما تقديم منح سنوية خاصة لبلدية القدس، بمصادقة لجنة الكنيست المالية[23] .

إن إجراءات الضم الإسرائيلي للقدس، عملية كانت أم قانونية، مستمرة منذ احتلالها المدينة دون انقطاع . كما أن هذا القانون، مقارنة بالقوانين الإسرائيلية السابقة في هذا المضمار، لا يقدم ولا يؤخر . وكان قد وصفه أكثر من باحث إسرائيلي بأنه لا لزوم له . ولا يمكن اعتباره أكثر من تشريع استعراضي إعلاني لإجراءات الضم الإسرائيلية، القديمة منها والحديثة .

وإصراراً على نفس الاتجاه الهادف إلى ضم القدس، فإن الكنيست الإسرائيلي، عندما وافق على "إعلان واشنطن" في 3 آب/ أغسطس 1994، وافق أيضاً على بيان مقدم من حزب الليكود يفيد أن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ستبقى "عاصمة إسرائيل الأبدية،

وعاصمتها وحدها" . وقد صودق على هذا البيان الإضافي بأغلبية 77 صوتاً مقابل 9 أصوات، وأيده جميع الوزراء في حكومة رابين، بمن فيهم الوزراء من حزب ميرتس[24] . وما استهدفه هذا الإعلان، هو نفسه ما استهدفه قانون القدس الأساسي عام 1980 ، أي إحراج الحكومات الإسرائيلية، وتكبيل أيديها، وذلك بمنعها من التقدم باقتراحات أو التوصل إلى اتفاقات، ضمن أية تسوية محتملة، والحيلولة دون طرح فكرة جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من إسرائيل وأي كيان سياسي آخر .

2 - إجراءات المصادرة

بعد اكتمال عملية ضم القدس، سارعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تطبيق "قانون أملاك الغائبين" على جميع الغائبين العرب عن القسم الجديد المحتل، وفتحت مكاتب حكومية في القدس، وباشرت بتسجيل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أولئك الغائبين . ونتيجة لهذه الإجراءات وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أيديها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من أراض، وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات .

واستناداً إلى قانون استملاك الأراضي الذي وضعته حكومة الانتداب سنة 1943 ، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي بالجملة منذ بدء الاحتلال . ففي 11 كانون الثاني/ يناير 1968 ، وبموجب قرار صادر عن وزير المالية الإسرائيلي، تمت مصادرة أراض عربية خارج أسوار القدس تبلغ مساحتها 3345 دونماً . وفي 14 نيسان / أبريل 1968 تمت مصادرة 116

دونماً تضم 595 عقاراً، موزعة كما يلي : 12 عقاراً وقفياً تابعاً للأوقاف الإسلامية، 99 عقاراً وقفياً تابعاً لوقف المغاربة، 354 عقاراً وقفياً تابعاً لعائلات مقدسية، 130 عقاراً يملكها أفراد وعائلات عربية . وتشمل المساحة المصادرة أربعة أحياء عربية تقع خلف الحرم القدسي الشريف وهي: حي المغاربة، وحي باب السلسلة، وحي الشرف، وحي الباسورة، وتضم 1048 شقة سكنية، و437 مخزناً تجارياً ومكان عمل، وأربع مدارس، وكان يسكن هذه الأحياء ستة آلاف عربي. وفي التاريخ نفسه - أي 14 نيسان/ أبريل 1968 - تمت مصادرة 765 دونماً خارج أسوار المدينة . وبموجب قرار آخر بتاريخ 30 آب / أغسطس 1970 تمت مصادرة 11680 دونماً.

وبعد هذه المصادرات لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى وضع يدها على مساحة واسعة من أراضي عرب القدس. ونتيجة لهذه الإجراءات، تقلصت الملكية العربية للأرض في القدس إلى حوالي 14 ٪، بينما كانت في أوائل 1948 تعادل 84 ٪، وارتفعت الملكية اليهودية إلى حوالي 84 ٪، بينما لم تزد في أوائل 1948 عن 14 ٪[25].

وقبل حرب حزيران/ يونيو 1967 ، كانت مساحة المنطقة الخاضعة لبلدية القدس الغربية تقدر بنحو 38 ألف دونم. وفي 28 حزيران/ يونيو 1967، نفّذ وزير الداخلية آنذاك، موشيه شابيرا، "أمر ضم" أضاف بموجبه إلى المدينة 73 ألف دونم من الأراضي العربية، أي ضعفي مساحتها السابقة، وخضعت للقانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية. وقد اشتملت

هذه المناطق على القدس الشرقية وعلى أراضي 28 قرية عربية أيضاً. ورسمت الخريطة على نحو يتيح، قدر الإمكان، أن تضم أقل ما يمكن من التجمعات السكانية العربية، وأكبر قدر من الأراضي. وهذا المبدأ يوضح المسار الغريب لخط حدود البلدية. ففي عناتا وبيت حنينا وكفر عقب والرام - على سبيل المثال - أبقي هذا المسار جزءاً من القرية في نطاق حدود الضفة الغربية، وألحق الجزء الآخر بالقدس[26].

كان الأسلوب الذي ترسخ في عهد تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس الإسرائيلي السابق، لنقل الأراضي إلى ملكية اليهود، يقوم على تلوين مساحات الأراضي التي عليها أفراد من العرب باللون الأخضر على الخرائط. وهذا المؤشر يدل على أن هذه الأراضي مخصصة - كما تزعم الإدارة الإسرائيلية - للأغراض العامة ولإنشاء "رئات" خضراء (أي حدائق)، وبالتالي حظر البناء عليها. وبعد مرور عدة أعوام صودر جزء من هذه الأراضي وأقيمت عليه أحياء يهودية.

وينقل ميخال بيلغ مثالين عن حالات المصادرة؛ الأول مثال فردي، ينقله عن كامنكر، الموظفة في بلدية القدس، التي تروي حادثة س. ف من قرية صور باهر، فتقول: "في أحد أيام ربيع سنة 1993، وصلت إلى عملي في البلدية ورأيت عربياً مع أسرته كلها - أطفالاً وشباباً وعجزة - يجلسون أمام مبنى البلدية، بعد أن علق على الجدران عدداً من اللافتات بالعبرية والعربية كتب عليها (لا تهدموا بيتي)، وقلت للعربي إني سآتي في الغد مع جمهور من اليهود، وأن عليه أن يحضر الكثير من العرب، وسنتظاهر معاً. وهذا ما حدث، تظاهرنا أربع ساعات، وأجرينا

مفاوضات مع بلدية القدس كي لا تهدم البيت. وفي النهاية وافق ممثلو البلدية على إبقائه مع أسرته - ثمانية أفراد - في غرفتين فقط، أما باقي المنزل فسيهدم. وقدم لي هذا الرجل خريطة تظهر مساحة الأرض التي كان يملكها، قبل مصادرتها لغرض إقامة حي تالبيوت-مرزاح. وتمكنت من تحديد مكان قطعة الأرض، وهي عبارة عن سبعة دونمات ونصف الدونم، أقيمت عليها الوحدات السكنية لليهود. ولن أنسى في حياتي هذا الأمر. لقد أبقوا له دونماً واحداً فقط لم يكن مخصصاً للبناء، بحيث لا يمكن له الحصول على ترخيص للبناء عليه. وعلى هذا الدونم بُني البيت الذي هدموه. لقد أبقوا له على غرفتين لأنه لم يكن لديه مأوى آخر"[27]. أما عشرات العائلات التي لم تحتج ولم تتظاهر، فقد وجدت نفسها مع مرور الوقت دون مأوى. وهناك تقديرات في عام 1993 تقول إن 21 ألف عائلة عربية في القدس لا سكن لها.

أما المثال الثاني، فهو مثال جماعي يتعلق بأرض قرية العيسوية التي كانت مساحتها في عهد الانتداب البريطاني 10417 دونماً. وقامت إسرائيل بمصادرة ثمانية آلاف دونم من هذه الأراضي. ومن مجموع ما تبقى تمت المصادقة على 666 دونماً فقط كجزء من الخريطة الهيكلية. فبقي للعرب 1751دونماً، اقتطعت منها البلدية مساحة 1584 دونماً، أعلنتها منطقة خضراء. وهكذا لم يبق لسكان القرية (سنة 1993 بلغ تعداد سكانها 4700 نسمة) كمنطقة بناء سوى أقل من 200 دونم[28].

ولم تتوقف عمليات المصادرة حتى بعد توقيع "اتفاق أوسلو" بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي الأيام الأولى لعام 1995،

كشفت حكومة رابين النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من 53 هكتاراً، من الأراضي التي يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية، بهدف بناء مجمع سكني لليهود ومركز للشرطة. جدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراض فلسطينية من أجل إقامة أحياء سكنية، في حين أنها - في السابق - كانت تعلل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية. كما أنها المرة الأولى منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد 1991، التي تقوم فيها إسرائيل بمصادرة أراض فلسطينية في منطقة القدس الشرقية مصادرة مباشرة، خلافاً لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل(29).

وقد أثار قرار المصادرة الرأي العام العالمي، ودفع العرب إلى التحرك، واتضح هذا التجاوب جلياً عند مناقشة القضية في مجلس الأمن، حيث تبنت مشروع القرار، الذي كان معتدلاً، 14 دولة من دول مجلس الأمن. إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو)، لإيقاف العمل بالقرار الذي نال موافقة الدول الأعضاء - الدائمين وغير الدائمين - في مجلس الأمن الدولي.

وعلى صعيد التحركات العربية، تمت الدعوة إلى قمة عربية مصغرة من أجل مناقشة هذه المسألة، ولكنها تأجلت بعد تجميد قرار المصادرة من قبل حكومة إسرائيل. أما الموقف الذي لعب الدور الحاسم في تجميد المصادرة، فهو موقف ما كان يسمى بالكتلة المانعة العربية التي اعتمدت عليها حكومة رابين في الكنيست السابق، والتي تشكلت من النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي، حيث هددت هذه الكتلة بحجب الثقة عن حكومة رابين في حال إصرارها على المصادرة.

3 - الاستيطان

لم تنته المعركة على القدس باحتلالها عسكرياً. فمنذ سنة 1967، تتواصل تلك المعركة من خلال التوظيفات الإسرائيلية الهائلة في مشاريع البنى التحتية، وعمليات البناء الاستيطاني لأحياء يهودية على كامل الأراضي التي ضمت إلى القدس.

وفور الانتهاء من عمليات المصادرة والهدم داخل البلدة القديمة، أخذت السلطات الإسرائيلية تقيم أول حي سكني يهودي فيها. وبدأ المشروع من خلال ترميم الوحدات السكنية المصادرة، وإقامة وحدات أخرى، وبناء سوق تجاري وكنيس للصلاة، أقيمت كلها على أنقاض الأحياء العربية.

تزامنت عمليات الاستيطان العاجلة داخل البلدة القديمة مع إجراءا التهويد الأخرى، وعلى رأسها توسيع ساحة حائط المبكى على حساب عقارات الأوقاف الإسلامية. أما المرحلة الثانية من مراحل الاستيطان في المدينة المقدسة، فقد بدأت عام 1968، بالشروع في إقامة حزام من الأحياء السكنية اليهودية من الناحيتين الشمالية والجنوبية[30].

كما استطاعت سلطات الاحتلال - منذ عام 1967 - أن توجد ضمن القدس عدداً من النقاط الاستيطانية (داخل أسوار المدينة القديمة) تحوطها مستوطنات مدنية، من بينها معاليه أدوميم أكبر مستوطنة في الضفة الغربية.

يلاحظ من توزيع هذه الضواحي والمستوطنات أنها تنتظم في طوقين متحدي المركز. ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية، بهدف إيجاد أكثرية يهودية فيها، من خلال توفير السكن للمستوطنين اليهود، وتقييد البناء العربي ومنع زيادة السكان العرب في الوقت ذاته. وهذه الأحياء تشكل أيضاً حاجزاً مادياً ممتداً، يفصل القدس عن الضفة الغربية. أما الطوق الثاني، الخارجي، فيحوط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتكون من سلسلة مستوطنات: بيتار، معاليه أدوميم، مخماس، أدام، أبير يعقوف، غفعات زئيف، هار آدار، إضافة إلى كتلة مستوطنات عتسيون (المكونة من 16 مستوطنة)[31].

ومنذ احتلال القدس تواصلت الحملة الاستيطانية المكثفة، لفرض الأمر الواقع، وذلك بخلق أغلبية سكانية يهودية في المدينة، لتكون حاجزاً يحول دون أية تسوية. وهذه الحملة التي بدأت في ظل حكومات حزب العمل، وازدادت كثافة في فترة حكم الليكود، تنطلق من إجماع الحزبين الرئيسيين في إسرائيل على أن "القدس عاصمة موحدة لإسرائيل". ومن هنا تأتي أهمية الحملة الاستيطانية، التي استطاعت إيجاد كثافة سكانية في المدينة، تفوق مجموع المستوطنين في بقية الأراضي المحتلة، حيث يبلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية 168 ألفاً، بينما بلغ عدد المستوطنين في ما تبقى من الضفة الغربية 130 ألفاً، حسب إحصاء عام 1993.

لقد ترافق الاستيطان اليهودي المكثف مع التقييد في منح تراخيص البناء للعرب. وقد كان بناء المساكن للإسرائيليين يحظى بدعم سياسي واسع

النطاق داخل إسرائيل، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد "كشف موظفو الحكومة الإسرائيلية مؤخراً، أن إسرائيل فرضت منذ عشرين عاماً نظاماً للحصص، يقلص – إلى حد كبير – مشاريع البناء الفلسطينية، بحيث لا يتجاوز عدد سكان المدينة الفلسطينيين نسبة 26 ٪. وقد أعلنت اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون القدس التزامها بهذا القيد صراحة عام 1973 "(32).

ويقول جيفري أرونسون : "منذ سنة 1967 لم تتعد مشاريع البناء الجديدة للفلسطينيين في القطاع العربي من المدينة نسبة 12 ٪. في حين بلغت نسبة المشاريع البنائية المخصصة للإسرائيليين 90 ٪ خلال الفترة 1977 ـ 1983 . وهذا الرقم يمكن ترجمتة واقعياً إلى بناء 2170 شقة سنوياً للإسرائيليين مقابل 230 شقة فقط للفلسطينيين "(33).

تهدف هذه السياسة إلى اقتلاع السكان العرب، من خلال التعقيدات، وزرع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في القدس الشرقية. ففي 1978 حذرت وثيقة محلية تتعلق بالتخطيط، صادرة عن بلدية القدس، من أن "كل منطقة من المدينة لا يسكنها اليهود مهددة بالانسلاخ عن إسرائيل والانتقال إلى سيطرة العرب. لذا يجب وضع المبدأ الإداري للمنطقة الخاضعة للبلدية موضع الممارسة، عن طريق البناء في كل أنحاء المنطقة، بدءاً بالمناطق البعيدة "(34).

هذه السياسة اتبعها رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، الذي بقي في هذا المنصب زمناً طويلاً، واعتبره الغرب بطلاً ليبرالياً. وهو يفتخر بسياسة التقييد الصارمة التي اتبعتها البلدية في عهده، فقد صرّح لصحيفة

«معاريف» الإسرائيلية عام 1990 قائلاً : " في السنين الـ 25 الأخيرة قدمت كل ما أستطيع للقدس اليهودية . أما القدس الشرقية (يقصد الفلسطينيين) فلم أصنع لها أي شيء، لا أرصفة للشوارع، ولا منشآت ثقافية . وكل ما عملناه لهم نظام جديد للمجاري وشبكة لتوصيل المياه، ولم يكن ذلك لمصلحتهم ولا لتحسين أوضاعهم، وإنما خوفاً من انتقال الكوليرا - التي أصيب بها العرب - إلى اليهود "[35] .

كل هذه الإجراءات العنصرية تجاه سكان القدس العرب، لم تثمر نجاحاً، رغم أن اليهود أصبحوا أغلبية ضئيلة في القدس الشرقية . وحاولت السلطات الإسرائيلية إخفاء الوضع الديمجرافي للقدس الشرقية من خلال ضمها إلى إسرائيل . فمنذ أيلول/ سبتمبر 1967، استثنت الجداول السكانية للضفة الغربية السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية . إلا أن هذا الاستثناء لم يؤثر في مجموع السكان فحسب، ولا في المعدل السنوي للنمو السكاني، لأن التزايد السكاني في القدس الشرقية يختلف عما هو عليه في بقية الضفة الغربية . وقد جرى تقدير متوسط نسبة النمو السكاني في القدس الشرقية للسنوات 1967 ـ 1980 بـ 3 ٪، قياساً إلى 1.4 ـ 1.5 ٪ في الضفة الغربية[36] .

وقد زادت نسبة السكان العرب في القدس رغم كل التقييدات الإسرائيلية . ورداً على سؤال عما إذا كان الإسرائيليون قد "انتصروا" في المعركة السكانية ، يقول الباحث الإسرائيلي إيتان فيلنر "كلا، لأنهم من منظورهم لا يعتبرون أن مخططهم قد نجح . والواقع أن الميزان بين الجاليتين - ضمن حدود بلدية القدس - لم يتغير منذ عام 1967 ، بل على العكس

فقد مال لصالح الفلسطينيين، ولو بشكل ضئيل، من 25.6 ٪ إلى 28.3 ٪، وذلك رغم كل جهود السلطة الإسرائيلية. والسبب هو نسبة التكاثر العالية عند الفلسطينيين، وأيضاً لدور القدس كمركز مدني يجتذب الفلسطينيين من القرى المحيطة. وعلى سبيل المثال، كان أمير خاشين، مستشار كوليك لشؤون الفلسطينيين، يقول إن كل السياسات التي اتخذت لضمان التوازن السكاني لم تنجح، لأن الفلسطينيين لا يزالون يرفضون المغادرة"[37].

لقد ظل النمو السكاني في القدس الشرقية ثابتاً في حدود 3 ٪ سنوياً، وهو أعلى من النمو السكاني اليهودي، مما أدى إلى تغيير طفيف في البنية الديمجرافية للمدينة. ومن ثم تناقصت الأغلبية اليهودية بنسبة 3-4 ٪ في ستة عشر عاماً[38].

تصاعدت حمى الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة - وخاصة في القدس - مع بدء الحديث عن عملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وترافق هذا مع هجرة مئات الآلاف من يهود الاتحاد السوفيتي السابق. وتكثفت الخطط الاستيطانية لإسكان اليهود المهاجرين القدامى والجدد، سواء داخل أسوار المدينة القديمة أو في ضواحيها الجديدة، أو ضمن حدود "القدس الكبرى"، ومن أبرز هذه الخطط:

- **الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة التي قدمها إلى الحكومة أرييل** شارون، لدى توليه منصب وزير البناء والإسكان، في حزيران/ يونيو 1990، والتي حظيت بموافقة الحكومة آنذاك. وتضمنت الخطة العمل

على "البناء في القدس الكبرى، لتعزيز وضع القدس بوصفها عاصمة إسرائيل الأبدية".

- **خطة بوابات القدس** وهي خطة سرية، أعدتها وزارة البناء والإسكان ومجموعة "عطيرت كوهانيم"، وتتضمن إقامة 26 نقطة استيطانية جديدة في القدس. وسيجري، بموجب هذه الخطة، إقامة 4 آلاف وحدة سكنية على أراض مساحتها 3345 دونماً.

وفي سياق تصعيد الأمر الواقع، أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 14 تشرين الأول / أكتوبر 1990 قراراً يقضي ببناء 5 آلاف وحدة سكنية في القدس كل عام (بدلاً من ألفي وحدة)(39).

وفي ظل حكومة رابين كانت الأولوية في الاستيطان لمنطقة القدس، وقد تم رصد "نسبة مئوية من موارد الإنماء لهذه المنطقة، أكبر مما خصصها الليكود، تأكيداً على أهمية القدس الكبرى بالنسبة إلى مناطق الاستيطان الأخرى في الضفة الغربية"(40). وفي عام 1990، قبل عامين من تشكيل وزارة حزب العمل، صرح رابين بقوله: "لم نتكلم قط عن القدس بل جعلناها أمراً واقعاً. نحن الذين بنينا الضواحي (المستوطنات). ولم يقل الأمريكيون شيئاً لأننا بنيناها بذكاء"(41).

وخلال التسعينيات، ركزت عمليات البناء الاستيطانية - التي تقوم بها إسرائيل - على سد الثغرات بين المستوطنات القائمة. وتشتمل مشاريع البناء الإسرائيلية على ما يلي:

1. بناء ما لا يقل عن ثلاث مستوطنات داخل الحدود البلدية، وعلى الأراضي المصادرة من العرب لأسباب عامة.
2. توسيع المستوطنات الحالية والقائمة داخل الحدود البلدية.
3. إنشاء كتلة من المستوطنات على أراض تابعة للضفة الغربية، إلى الشرق من حدود القدس البلدية، والمسماة "القدس الكبرى". وسيسكنها 70,000 مستوطن جديد. وسيتم كذلك توسيع غفعات زئيف في القدس الكبرى، مع بناء مستوطنة جديدة باسم نفي حاييم (600 وحدة) تربط هذه الكتلة بالقدس.
4. إنشاء ثلاثة أنفاق لشبكة جديدة من ثلاث طرق تشكل طريقاً دائرية. وسيربط المستوطنات الجديدة طريقان جديدان.
5. يتم داخل الأحياء العربية في المدينة التخطيط لبناء مستوطنتين جديدتين على الأقل، تشتملان على 500 وحدة سكنية[42].

وقد نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» ملخصاً لـ "خطة مسح توزيع السكان في إسرائيل"، التي أصدرتها الحكومة عام 1991، وتوقعت أن يصل عدد المستوطنين في الضفة والقطاع إلى 250 ألف مستوطن سنة 2010، وأشار هذا الملخص إلى أن نسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية من اليهود سيقطنون في الضواحي (غير الأيديولوجية) في القدس، مثل معاليه أدوميم وبسغات زئيف وبيتار، حيث تقول الصحيفة إن العدد المخطط له هو 60 ألفاً مع حلول سنة 2000[43].

ويتركز الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة الفلسطينية - حالياً - في منطقتين، هما القدس والأماكن القريبة من الخط الأخضر. وهذا

التركيز امتداد لاستراتيجية الاستيطان الإسرائيلية الثابتة، القائمة على استخدام الاستيطان كوسيلة لخلق وقائع على الأرض، تسعى إسرائيل من خلالها إلى تهويد القدس نهائياً، استباقاً لأي حل قد تفرضه المفاوضات القائمة بشأن القدس من جهة، وسعياً من أجل تعديل حدود عام 1967، بضم الأراضي التي تسيطر عليها المستوطنات الغربية، بدءاً من الخط الأخضر وانتهاءً بـ "الحدود الآمنة" من جهة أخرى.

إن استهداف الصهيونية للقدس تحديداً، هو هدف قديم قدم المشروع الصهيوني ذاته. لذلك، لم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية ضد المدينة المقدسة لحظةً واحدة، اعتقاداً من الصهاينة، ومن السلطات الإسرائيلية، أن كل إنجاز يتم تحقيقه يتحول إلى أمر واقع لا يمكن التراجع عنه، ومن الممكن فرضه على الطرف العربي في حال التوصل إلى أي تسوية.

لقد كانت الأهداف الصهيونية في القدس واضحة منذ البداية، رغم غياب هذا الوضوح عن الطرف العربي عامة، وعن الطرف الفلسطيني خاصة. فبسبب موقعها الديني والسياسي والأمني، تعتبر القدس بؤرة الصراع الأكثر حدة والأكثر تعقيداً.

واقع القدس الحالي

لم تترك السلطات الإسرائيلية - منذ احتلالها القدس عام 1967 - أية فرصة للعمل على تغيير وجه المدينة، من خلال قوانين الضم أو المصادرة أو الاستيطان المكثف، والسعي الحثيث في كل مرة لتوسيع الحدود البلدية للمدينة. مما جعل الجغرافي الهولندي يان دي يونج يكتب بشأن القدس قائلاً: "الذين يتوقعون أن تكون خريطة القدس المطروحة على الطاولة (في مفاوضات الوضع النهائي) مطابقةً لوضعها عام 1967، سيفاجأون تماماً. فالأرجح أنها ستمتد من بيت شمس ومدعين في الغرب (أي نصف الطريق إلى تل أبيب تقريباً) إلى كيلومترات قليلة عن حلحول والخليل في الجنوب، إلى ما بعد رام الله في الشمال، إلى بضعة كيلومترات عن أريحا في الشرق. وهذه المساحة الهائلة - التي تعتبرها إسرائيل عادة القدس الكبرى - تبلغ 1250 كيلو متراً مربعاً، ويقع ثلاثة أرباعها في الضفة الغربية"[(44)]. إن القدس كما يراها الإسرائيليون في شكلها الموسع الحالي (الذي لا يقل عن الصورة التي رسمها دي يونج إلا قليلاً) تشمل حوالي 25 ٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي موضوع غير قابل للنقاش من وجهة النظر الإسرائيلية.

كما عملت سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية - منذ عام 1967 - على تقليص الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية إلى حده الأدنى، مستخدمة في ذلك كل الأساليب. وقد تم العمل على عزل التجمعات السكانية الفلسطينية بزرع المستوطنات بينها من جهة، وإحاطتها بمستوطنات يهودية من جهة أخرى، واعتمدت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس - في الأعوام الماضية - إجراءات قاسية للتوصل إلى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى

تهويد المدينة كلياً، إما بإرغام الفلسطينيين على الرحيل، وإما بتقليص وجودهم إلى جيتوات صغيرة ومنفصلة، والدفع بكميات كبيرة من المستوطنين، حتى أصبح اليهود أكثرية في القدس الشرقية.

إن الواقع الحالي للقدس، يجعل الحديث عن أكثر من قدس له الكثير من المبررات، لفهم ما جرى وما يجري في المدينة. وحتى تكون الصورة واضحة يقسِّم وليد الخالدي القدس إلى خمسة أقداس:

القدس الأولى: هي البلدة القديمة داخل الأسوار في الطرف الشرقي من حدود الهدنة عام 1967، وهي التي تضم كنيسة القيامة وحائط المبكى والحرم الشريف بمسجديه الأقصى وقبة الصخرة.

القدس الثانية: هي الحدود البلدية القديمة إلى جانب الأحياء الواقعة شمالها وجنوبها، وهذه كانت القدس العربية عند بداية حرب 1967.

القدس الثالثة: وهي القدس الغربية ضمن الحدود البلدية الإسرائيلية غرب حدود الهدنة عام 1967، والتي كانت عاصمة إسرائيل حتى 1967.

القدس الرابعة: هي الحدود الموسعة شرق حدود الهدنة، والتي تضم القدسين الأولى والثانية، وتبلغ مساحتها ما بين خمسة وستة أمثال القدس الثانية، وأراضيها ضُمت قسراً من أراضي الضفة الغربية.

القدس الخامسة: هي حدود التخطيط الحضري حول القدس الرابعة، وتضم أراضي مساحتها خمسة أمثال مساحة القدس الرابعة، انتزعت من أصحابها وحُوِّلت إلى مستعمرات وضواح للقدس الإسرائيلية. ومساحتها

15٪ من مساحة الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته تضم أكبر تجمع بشري فلسطيني، وأضخم تجمع مؤسساتي فلسطيني في العالم. ثم إنها في موقع متوسط بين جبل نابلس في شمالها وجبل الخليل في جنوبها[45].

ليست هذه تقديرات فلسطينية فقط، بل هي رؤية الإسرائيليين أيضاً. فبعد وصول رابين إلى السلطة في إسرائيل عام 1992 قال: "لا يمكن لنا أن نُعرِّف القدس والمناطق المحيطة بها بأنها تمثل موضوعاً سياسياً أو أمنياً. إن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ستبقى عاصمتنا إلى الأبد، وهي بالنسبة إلينا بمثابة القلب والروح للشعب اليهودي"[46]. ويعد وضع القدس موضوع اتفاق بين الأحزاب الإسرائيلية، وهي إلى حد كبير موضوع إجماع إسرائيلي يتكرر فيه الكلام المتشابه بين الأحزاب الإسرائيلية. وإذا كان الكلام السابق لرابين زعيم حزب العمل، فإن دوري جولد، المستشار الاستراتيجي لبنيامين نتنياهو، وأحد أقرب مساعديه يقول: "بالنسبة إلى أغلبية الإسرائيليين، فإن القدس هي الحدود البلدية الحالية التي رُسمت عام 1967، وهي تشمل القدس الغربية وأجزاء من الضفة الغربية ضُمت إلى القدس ولم تكن ضمن الحدود البلدية للقدس يوم كانت تحت السيطرة الأردنية. على أية حال، يشكل الإسرائيليون الآن الأغلبية في المناطق التي ضمت بعد عام 1967. وهكذا، فإن السيطرة السياسية تتضمن السيطرة الديمجرافية، التي تقلص بدورها الخيارات السياسية الممكنة في أية تسوية سلمية"[47].

إن هذا الكلام، الذي تكرره أغلبية الأحزاب، قد يتخذ صورة الإجماع، ولكن الكاتب الإسرائيلي، غيرشون باسكين، يطلق عليه

" أسطورة الإجماع القومي حول القدس " . لكن هذا الإجماع يفتقد الكثير من الدقة، فعند التدقيق في مواقف الشعب الإسرائيلي، تصبح هذه الصورة عرضة للتفكك. ففي استطلاع للرأي قام به " المركز الإسرائيلي - الفلسطيني للأبحاث والمعلومات " وطرح من خلاله عدداً من الحلول الممكنة لقضية القدس، أبدى 44 ٪ من اليهود الإسرائيليين في القدس قدراً من التأييد لخيار " تقاسم السيادة " ، بينما عارضه 51 ٪ من السكان اليهود(48) . ومثل هذا الاستطلاع النادر، يؤكد أن الإجماع الإسرائيلي حول القدس ما هو إلا " أسطورة " كما أطلق عليها باسكين، وأنه إجماع للأحزاب الإسرائيلية وليس للشارع الإسرائيلي.

حسب اتفاق أوسلو، بقيت القدس من قضايا مفاوضات الوضع النهائي ،وحسب الجدول الزمني للاتفاق فإن الحكم الذاتي - في غزة وأريحا - هو المرحلة الأولى للحكم الذاتي الفلسطيني، أما وضع القدس فسوف يُبحث مستقبلاً مع مفاوضات الحل الدائم. وجاء في الاتفاق أيضاً أنه لا يحق لأي من الجانبين أن يقوم بعمل من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي، استباقاً للمفاوضات، من أجل " خلق حقائق على الأرض " .

يمثل اتفاق أوسلو - إلى حد ما - تغييراً في السياسة الإسرائيلية السابقة بشأن القدس، إذ تم الاعتراف بمنظمة التحرير طرفاً مفاوضاً بشأن موضوع القدس. ففي رسالة بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز - آنذاك - إلى وزير الخارجية النرويجي هولست، في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، تم الاعتراف بمنظمة التحرير طرفاً في المناقشات مع إسرائيل، بشأن مصالح فلسطينية في المدينة. ونصت الرسالة على أن

جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، تؤدي مهمة رئيسية للسكان الفلسطينيين، وتعهدت إسرائيل "ألا تعرقل نشاطها"[49]، وقد تم نقل هذا التأكيد إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

إن هذا الاعتراف بمنظمة التحرير كطرف مفاوض بشأن السكان في القدس، لا يسمح بالاستنتاج الذي وصل إليه محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من أن هذا الموقف الإسرائيلي يلغي الضم، حيث قال: "معروف أن القدس قد ضُمت بقرار من الكنيست إلى أرض إسرائيل. لكن مجرد وضعها على جدول أعمال المرحلة النهائية، يعني - من وجهة النظر الإسرائيلية - أنها مسألة مختلف عليها، وأن قرار الضم قد انتهى"[50].

بيد أن الموقف الذي اتخذته إسرائيل، باتخاذ القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية، ما زال قائماً، وهو ما ظل يؤكده كل القادة الإسرائيليين. أما التقدم فكان يتعلق فقط بالفلسطينيين، إذ جعلت إسرائيل من منظمة التحرير طرفاً مفاوضاً فيما يتصل بمختلف القضايا التي تؤثر في السكان الفلسطينيين، دون التطرق نهائياً لمسألة السيادة، التي تعتبر من وجهة النظر الإسرائيلية مسألة منتهية.

إن مواقف الأطراف بشأن القدس، لا تعاني من التناقض فحسب، بل إن هذا التناقض غير قابل للوصول إلى حلول وسط، بحيث تشكل قضية القدس المشكلة الأكثر تعقيداً في مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين

والإسرائيليين. فبسبب موقعها الروحي بالنسبة للديانات الثلاث أولاً، وبسبب موقعها الجغرافي الأمني ثانياً، يستحيل الوصول إلى حل وسط بشأن القدس. فالمسلمون واليهود لا ينظرون إلى قضية القدس بوصفها قضية سياسية فقط، بل كقضية تتعلق بأماكن مقدسة، ومن ثم فإن أي تنازل من أي من الطرفين، حتى ولو كان جزئياً، سيهز شرعية الطرف الذي يُقدم على هذا التنازل، سواء في الطرف الفلسطيني أو في الطرف الإسرائيلي.

منذ توقيع اتفاق أوسلو، وكلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، يتهم الآخر بخلق "حقائق على الأرض في القدس"، فمنظمة التحرير تتهم إسرائيل بتكثيف الاستيطان ومحاصرة المؤسسات الفلسطينية (48 مؤسسة)، للوصول إلى مفاوضات الوضع النهائي، وكأن موضوع القدس قد حُسم بالوقائع التي تخلقها الإجراءات الإسرائيلية على الأرض. وتتهم إسرائيل منظمة التحرير بسعيها إلى تحويل القدس لتكون الموقع الرئيسي لحركتها السياسية، من خلال "بيت الشرق" الذي يديره فيصل الحسيني، مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية، باستقباله الوفود الأجنبية في القدس، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تتخذ الإجراءات ضد "بيت الشرق" وتهدد بإغلاقه.

ولم تشهد مواقف الأطراف - بشأن موضوع القدس - أي مرونة بشأن السيادة، فالطرف الإسرائيلي يؤكد أن "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد". والموقف الفلسطيني يؤكد أن "القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين". وفي ظل هذا الاستقطاب في المواقف تُطرح قضية القدس في مفاوضات الحل النهائي.

مواقف الأطراف

منذ احتلال إسرائيل للقدس عام 1967، لم تشهد مواقف الأطراف أي مرونة. فكل المواقف الإسرائيلية الرسمية تؤكد "أن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد". والموقف الفلسطيني والعربي يؤكد على عروبة القدس وضرورة انسحاب إسرائيل منها، بصفتها أراضي محتلة. وهذا ما أكده قرار مجلس الأمن رقم 242، حيث أقر بوجوب انسحاب إسرائيل عن القدس وإعادتها للفلسطينيين.

والموقف الأمريكي، هو الموقف الوحيد الذي بدأ واضحاً، وما لبث أن اكتنفه الغموض، ليعود مرة أخرى إلى الوضوح، ولكن مع التحيز إلى الموقف الإسرائيلي بشأن القدس.

1 - الموقف الإسرائيلي

بعد ضم القدس في 27 حزيران/ يونيو 1967، حددت حكومة أشكول سياستها تجاه القدس. وقد أكد أشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، سيادة إسرائيل على المدينة كلها، إلا أنه أعلن أمام مجموعة من الزعماء الدينيين أن "في نيتنا أن نضع الإدارة والتنظيم الدوليين للأماكن المقدسة في أيدي الزعماء الدينيين المعنيين"(51). وهكذا أوضح منذ وقت مبكر أن إسرائيل غير مستعدة للتوصل إلى ترتيبات متبادلة، إلا فيما يتعلق بهذه الأماكن المقدسة، وأن هذه الترتيبات تتعلق بالإدارة، ولا تتطرق نهائياً لمسألة السيادة. وهذا يعني أن التنازلات الإسرائيلية في موضوع القدس الشرقية، تقتصر على العلاقات المتبادلة بين الديانات، أي أن تدير كل ديانة أماكنها

المقدسة، ولم تشمل - بأي شكل من الأشكال - سيادة إسرائيل على المدينة. وعاد رابين ليؤكد موقف أشكول بعد توقيع اتفاق أوسلو. فبعد اعتراف الفاتيكان بإسرائيل، ومطالبة البابا بإيجاد وضع خاص لمدينة القدس، أعلن إسحاق رابين أنه سيأخذ في الاعتبار مصالح مختلف الكنائس المسيحية أثناء المفاوضات مع منظمة التحرير بشأن القدس، وقال إن هناك تناقضاً بين موقفه وموقف الدول العربية حول هذا الموضوع. وقال أيضاً إنه يرغب في " فصل الحل الديني عن الحل السياسي، فبالنسبة إلى الوضع الديني سيبقى على ما هو عليه الآن، أي تقوم كل كنيسة بإدارة شؤونها بنفسها. أما فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية، فإن الدول الإسلامية معنية بحسم موضوع الإشراف عليها، ونحن ثابتون على موقفنا بأن القدس ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل وتحت سيادتها "[52].

هذا الموقف كبّل أيدي الحكومات الإسرائيلية منذ احتلال القدس، سواء أكانت عُمّالية أم ليكودية، وهي تنظر إلى موضوع القدس بوصفه غير قابل للنقاش. فعشية اختتام محادثات كامب ديفيد، وفي رسالة وجهها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن، جاء فيها "تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزء الذي سيطرت عليه إسرائيل من القدس في حرب 1967، على أنه جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة، لهذا فهو خاضع لأعراف القانون الدولي ذات العلاقة بالحقوق والواجبات من قبل الدولة المحتلة". وعندما انتهى بيجن من قراءة الرسالة قال غاضباً لأعضاء الوفد الإسرائيلي "احزموا الحقائب سنعود إلى البلاد. لم نأت إلى كامب ديفيد من أجل تقسيم القدس من جديد". وبعد مفاوضات مطولة تم طي الرسالة ووضعها على الرف[53].

لقد بُني هذا الموقف الإسرائيلي من القدس على تزييف فاضح للتاريخ، فهم يقولون بسيادة اليهود على القدس لمدة ثلاثة آلاف سنة متواصلة، دون أساس تاريخي. وقد وجهت مجلة «جويش أوبزرفر» - في 20 أيلول/ سبتمبر 1968 - سؤالاً إلى أشكول، حول معدل التقدم في توحيد القدس من الناحية الواقعية والقانونية، وتعمَّد أشكول طمس حقائق التاريخ بقوله: "إن القدس عاصمة إسرائيل مدينة واحدة، وقد كانت دائماً كذلك، باستثناء التسعة عشر عاماً التي انقضت بين عامي 1948 و1967. وكان يعيش في هذه المدينة أغلبية يهودية لما يقرب من قرن حتى الآن. أما فترة التسعة عشر عاماً (1948 ـ 1967) فكانت فترة شاذة. فبأي حق استولى الأردنيون على الجزء الشرقي من القدس عام 1948؟ إن المدينة قد عادت إلى وضعها السابق كمدينة واحدة غير مقسمة"(54).

ورغم توقيع اتفاق أوسلو الذي اعترف بمنظمة التحرير طرفاً في المفاوضات بشأن سكان القدس، ورغم التعهد الإسرائيلي الذي لم ينفذ، والداعي إلى عدم "فرض وقائع على الأرض"، فإن الموقف الإسرائيلي ما زال على حاله، وهو يقضي بأن تبقى القدس تحت السيادة الإسرائيلية. أما على الجانب الفلسطيني، فإن منظمة التحرير ترى نفسها طرفاً مفاوضاً مع إسرائيل، فيما يتعلق بمختلف القضايا التي تؤثر في السكان.

ومع عودة الليكود إلى السلطة في إسرائيل، أعلن رفضه لموقف حزب العمل من قضية القدس، معتبراً ما قدمه حزب العمل من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين يشكل خطراً أمنياً، وأن ما قدمه بشأن القدس

يهدف إلى إعادة تقسيم المدينة. لذلك، احتلت القدس مكان الصدارة في الحملة الانتخابية لتكتل الليكود، وكان الشعار الرئيسي في مستهل هذه الحملة: "بيريز سيقسم القدس"، ثم أصبح الشعار: "القدس مع السلام". وقد بلور المنبر السياسي لليكود - في ظل المتغيرات والتطورات الأخيرة - توجهاً سياسياً يحمل اسم "خطوط السياسة السلمية". وبشأن القدس نص على أن "تظل السيادة والإدارة - الخاصة بمدينة القدس - في أيدي إسرائيل (وهو ما يعتبر تغيراً في البرامج السابقة لحزب الليكود، التي كانت تتناول السيادة من دون الإدارة)، وستُغلق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، ولن يُسمح لقوات الأمن الفلسطينية بممارسة أي نشاط فيها"[55].

قبل وصول الليكود - بتشدده المتزايد - إلى الحكم، كان قد أعد مسبقاً مجموعة من الإجراءات. فقد أفادت صحيفة «معاريف» في 5 حزيران/ يونيو من العام 1996، أن نائب رئيس بلدية القدس شموئيل مئير كان قد أعد - بالتنسيق مع منظمة عطيرت كوهانيم - خطة سرية للاستيلاء على القدس الشرقية. والنقاط الرئيسية للخطة هي: إغلاق "بيت الشرق" و 50 مؤسسة فلسطينية أخرى في المدينة، وهدم 1000 من منازل الفلسطينيين "التي شُيدت بصورة غير شرعية"، وطرد الفلسطينيين الموجودين "بشكل غير شرعي" في القدس، وإقامة مستوطنة يهودية جديدة تضم 1700 وحدة سكنية شمال شرقي المدينة، مما يتطلب مصادرة 275 دونماً من الأراضي الفلسطينية، وإنشاء مئات الوحدات السكنية الجديدة في ضاحية أبو ديس العربية، و132 وحدة في رأس العمود على

جبل الزيتون، وإقامة مستوطنة يهودية أسفل التلة الفرنسية، وشق طريقين رئيسيين لربط أكبر المستوطنات في القدس. وهذه الخطة موجودة بعلم رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت (المنتمي لحزب الليكود) وموافقته المفترضة، ولكنها لم تنفذ، بانتظار "الوقت المناسب". ويبدو أن الوقت قد حان بعد فوز نتنياهو بالانتخابات الإسرائيلية[56]. إذ اتخذت حكومته اتجاهات أكثر تشدداً إزاء وضع القدس.

2 - الموقف الفلسطيني

لم يعامل الموقف الفلسطيني القدس معاملة خاصة، إنما تعامل معها على أساس أنها جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم 242 يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة بما فيها القدس، بالإضافة إلى استناد الموقف الفلسطيني إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن القدس.

وفي الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر 1988، تم إقرار إعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني، الذي يقول "إن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن، بسم الله وباسم الشعب الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف"[57]. إن هذا الإعلان، سار على ذات النهج السابق من التعامل مع القدس بوصفها جزءاً من الأراضي المحتلة، وما زال الموقف الفلسطيني على حالة من التعامل مع القدس بوصفها أراضي محتلة.

ومع دخول مفاوضات السلام في مدريد، تم فصل بعض القضايا الأكثر تعقيداً عن غيرها ، وكانت القدس من بين هذه القضايا التي تـم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي ، مع قضايا مثل اللاجئين والمستوطنات والحدود .

واتفاق أوسلو الذي أسفرت عنه المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية ، لم يأت على ذكر القدس إلا بوصفها واحدة من القضايا المؤجلة . وأشار أيضاً إلى أنه لا يحق لأي من الجانبين أن يقوم بعمل من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي ، استباقاً للمفاوضات من أجل " خلق حقائق على الأرض " .

من هنا تنتظر القدس الحل في مفاوضات الوضع النهائي ، ومن هنا أهمية التأكيد والتكرار من قبل منظمة التحرير بأن القدس جزء من الضفة الغربية المحتلة . ومع ذلك ، "ثمة شبه إجماع عام بين القيادة الفلسطينية على أن نهاية الاحتلال قد لا تنتهي بالضرورة بإعادة تقسيم المدينة ، ولكن يمكن التوصل إلى اتفاق ، يعتبر الفلسطينيون بموجبه القدس الشرقية عاصمة لدولتهم . ولا حاجة إلى القول إنه إذا حُلَّت مسألة السيادة على المدينة القديمة بطريقة تضمن سيـادة إسرائيلـية وفلسطيـنـية محدودة على المدينة ، فإن التخوم ستُنزع عنها المكونات التاريخية والمقدسة للقضية "[58] ، وهو ما يمثل في الوقت الحالي الموقف الفلسطيني . ففيصل الحسيني ، المكلف بملف القدس في السلطة الفلسطينية ، يقترح منذ زمن "قدساً مفتوحة ، فيها عاصمتان وبلديتان وحرية حركة "[59] .

رغم هذه المرونة في الموقف الفلسطيني، فإن سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القدس لا تزال على حالها، وتقضي بإنشاء عاصمة سياسية تابعة للدولة الفلسطينية في الجزء الشرقي من المدينة. وبعبارة أخرى فإن منظمة التحرير الفلسطينية لديها مطلبان لا يمكن التنازل عنهما، رغم إمكانية إبداء مرونة ما بشأن القدس، وهما:

1. استعادة السيادة على أراضي القدس الشرقية.
2. إنشاء عاصمة وطنية على الأرض التي تستعيدها.

لا تختلف الاعتبارات الفلسطينية – بشأن الموقف من القدس – عن الاعتبارات الإسرائيلية. فالقدس هي أراض مقدسة من وجهة النظر الفلسطينية، ولذلك لا تستطيع القيادة الفلسطينية تقديم تنازلات تمس بمطالب السيادة على المدينة المقدسة، من وجهة نظر الشارع الفلسطيني فهذا الشارع قد يحتمل المساومة، ولكن في قضايا أخرى غير القدس ويشير فيصل الحسيني إلى مخاطر قضية القدس بقوله " هناك فرصة طالما أن قضية القدس لا تزال على جدول الأعمال، وهناك من لا يزال يؤيد اتفاق أوسلو لأنه يؤمن بأن مسألة القدس على جدول الأعمال، لكنه إذا وجد فيما بعد أنها غير موجودة فإنه سيعارض، ومن يعارض اليوم بطريقة معتدلة سيعارض في المستقبل بطريقة أخرى "[60].

إن للقدس اعتبارات عديدة، كفيلة، إذا لم تلق الحل المقبول من الشارع الفلسطيني، بأن تنزع الشرعية عن القيادة الفلسطينية. لذلك، فإن قضية القدس هي القضية الأعقد فلسطينياً، كما هو الحال إسرائيلياً.

3 - الموقف العربي

لا يختلف الموقف العربي عن الموقف الفلسطيني. فالدول العربية ما زالت تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ومنها مدينة القدس، وعودة السيادة العربية على القسم الشرقي من المدينة.

وإذا عدنا إلى قرارات القمم العربية المتعاقبة - منذ عام 1967 وحتى الآن - نجد أن الموقف العربي إزاء القدس ما زال على حاله. ولعل أحدث موقف أجمع عليه العرب في مؤتمرات القمة، هو ما ورد في مشروع السلام العربي الذي أُقر في مؤتمر فاس بالمغرب عام 1982. فقد ورد نص خاص يتحدث عن القدس العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة، وهذا يعني ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967[61].

وقد تم تشكيل لجنة باسم لجنة القدس يرأسها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني. وبقيت المواقف العربية بشأن قضية القدس تقف عند حدود الدعم الرسمي، بغير أن يُترجم إلى إجراءات ومساندة عملية وفعلية. إذ إن لجنة القدس، رغم كل اجتماعاتها وبياناتها، لم تفعل شيئاً في سبيل القدس، والصندوق الذي أنشئ لهذه اللجنة فارغ تماماً من المال، حتى قال الملك الحسن في الاجتماع الأخير: "نظراً لأن الحكومات العربية لم تتبرع لهذا الصندوق، فانه يقترح تأسيس وكالة لجمع التبرعات من الأفراد"[62].

إن الدعم الدبلوماسي والرسمي هام جداً، ولكن هذا وحده لا يكفي، فهناك استيطان جارف مدعوم بكميات هائلة من المال، ولا يمكن وقفه بالجهود الدبلوماسية فقط، بل يجب التصدي له بكل الوسائل، خاصة وأن القدس على سلم أولويات إسرائيل.

4 - الموقف الأمريكي

إذا كان هناك راعيان للمؤتمر الذي انطلق من مدريد فإن تلك مسألة نظرية، أما عملياً فهناك راع واحد هو الولايات المتحدة، والراعي الآخر مشغول بالمشاكل التي ترتبت على انهيار دولته. ولأن الولايات المتحدة هي الطرف المهيمن في التسوية، فإن لموقفها الأثر المهم بشأن صورة التسوية القادمة.

من النظرة السريعة على الموقف الأمريكي من القدس، نجد أنه ينطلق من الوضوح في تأييد الشرعية الدولية، وينتقل إلى الغموض، ثم إلى الوضوح مرة أخرى، ولكن الوضوح هذه المرة يأتي متلائماً مع الموقف الإسرائيلي. فالتحولات في السياسة الأمريكية، بدأت من تأييد مبدأ التدويل، الذي قُبلت على أساسه إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة عام 1948. وبعد مضي عامين عارضت إدارة ترومان هذا القرار لأسباب انتخابية، وادعت أن مضامينه ليست عملية بسبب غياب القوة التنفيذية القادرة على فرضه.

وفي عام 1953، نقلت إسرائيل مركز وزارة الخارجية من تل أبيب إلى القدس، ورأى أيزنهاور هذه الخطوة عملاً استفزازياً مناقضاً لكل الأعراف الدولية، لذلك أبلغ طاقم السفارة بألا يطبق قرار الانتقال. وبعد عام ونصف قام السفير الأمريكي بتقديم أوراق اعتماده في القدس منهياً بذلك قرار الإدارة السابقة(63).

يمكن القول - بكل بساطة - إن سياسة الولايات المتحدة تحولت من تأييد الشرعية الدولية في فترة 1948 ـ 1992، إلى التنظير لشرعية جديدة

قائمة على الطرح الإسرائيلي في عهد الرئيس كلنتون. ولكن الأصح أن الولايات المتحدة كانت تتبع سياستين في الوقت نفسه؛ سياسة معلنة رمزية تنسجم مع الشرعية الدولية، وسياسة فعلية يسود فيها الغموض، وتتفق عملياً مع الطرح الإسرائيلي. وقد أدت سياسة الغموض إلى تمهيد الطريق في اتجاه العلنية التي اتبعتها إدارة كلنتون، حيث تم تعليق الشرعية الدولية وإيداع قرارات الأمم المتحدة في "المتحف السياسي". بل إن مادلين أولبرايت، السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (وزيرة الخارجية حالياً)، بدأت تصف تلك القرارات بأنها "تجاوزتها الأحداث" (Obsolete) لأنها "مثار للنزاع" (Contentious)[64]. بينما سبق لسلفها - جيمس بيكر - أن قدم للفلسطينيين رسالة تطمينات، تنص على "ضرورة عدم تقسيم القدس مرة ثانية"، وإقرار وضعها من خلال المفاوضات بعيداً عن أرضية قرارات الأمم المتحدة، ما دامت عملية السلام مستمرة[65].

وربما كانت أهم خطوة قامت بها إدارة كلنتون، لتكريس سياسة أمريكية متطابقة مع السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، بعيداً عن الإبهام والغموض، هي ورقة إعلان المبادئ الأمريكية التي صدرت بتاريخ 3 حزيران/ يونيو 1993، إذ تضمنت الورقة بياناً صريحاً ينشر لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، يعتبر أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، هي أراض متنازع عليها[66]. وقد تم استبدال تعبير الرئيسين رونالد ريجان وجورج بوش بأن الاستيطان "عقبة أمام السلام"، إلى مجرد "عامل تعقيد" في عهد كلنتون.

أما أوضح موقف أمريكي بشأن القدس، فقد حدث عندما طلبت إدارة الرئيس بوش تأكيدات من إسرائيل بعدم استخدام ضمانات القروض

الأمريكية في الاستيطان في الأراضي المحتلة، وإلا تم حسم هذه المبالغ من القروض. "ومع أن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم ضمانات قروض، كعقاب لإسرائيل على ما قامت به من عمليات استيطانية على أراضي الضفة الغربية، فإنها لم تفرض أي عقوبات على البناء في القدس"[67].

5 - الموقف الدولي

منذ طُرحت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، شغلت القدس حيزاً بارزاً، وكانت - وما زالت - من أهم القضايا التي ناقشتها أجهزة الأمم المتحدة، كالجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس الوصاية، ولجانها الأخرى.

تبوأت مدينة القدس مكان الصدارة في كافة القرارات والمشاريع الدولية التي طرحت لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وبسبب موقعها الديني المميز للديانات السماوية الثلاث، تمت معالجة قضية القدس - معالجة خاصة - في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي حمل الرقم (181) بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947. فقد نص القرار على تدويل القدس كأفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة.

وفي هذا السياق قدم القرار المذكور، أوضح تصور تجاه حل وضع القدس، فقد نص القرار على اعتبار القدس منطقة دولية ذات وضع استثنائي، من حيث إدارتها وموظفوها واستقلالها المحلي، ومن حيث نظامها التشريعي والقضائي، وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني،

وحرية العبور والزيارة، وعلاقتها بالدولتين العربية واليهودية، واللغات الرسمية فيها، والمواطنة وامتيازاتها، وأخيراً وضع الأماكن المقدسة فيها[68]. وبذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتولى هيئة الأمم المتحدة إدارة مدينة القدس، وأن تعين مجلس وصاية، ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

وتضمن القرار 181 تجريد مدينة القدس من السلاح واعتبارها منطقة محايدة. ولكن الحركة الصهيونية نقضت القرار المذكور وبنوده المتعلقة بوضع القدس، ولم تلتزم بحدود الدولة اليهودية التي نص عليها القرار، وسيطرت بوسائل العنف على جزء كبير من الأراضي الفلسطينية المخصصة للدولة العربية. كما استولت السلطات الإسرائيلية على الجزء الغربي من المدينة، وفرضت بالقوة والأمر الواقع تقسيم المدينة إلى قسمين، يهودي غربي، وعربي شرقي. وبذلك أصبح القرار 181 وثيقة من وثائق الأمم المتحدة التي تجاهلتها إسرائيل.

واستمر تقسيم المدينة زهاء عقدين، منذ عام 1948 حتى عام 1967، حيث نقلت السلطات الإسرائيلية - خلال هذه الفترة - بعض وزاراتها ودوائرها إلى القدس، بينما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (114) بتاريخ 20 كانون الأول / ديسمبر 1949، إلى إبطال نقل هذه الدوائر والوزارات، وإلغاء هذه الإجراءات، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1949[69].

د احتلال إسرائيل للضفة والقطاع عام 1967، وكذلك للجزء
من مدينة القدس، دخلت القضية الفلسطينية في منعطف جديد،
لت قضية القدس في تعقيدات إضافية، خلفها واقع الاحتلال
ي، ثم واقع الضم واعتبارها "عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل".
ت مشكلة القدس جراء مخططات تهويد القدس الشرقية.

اعتبار إسرائيل القدس عاصمة لها وضمها رسمياً، بذلت جهدها
إضفاء الشرعية القانونية على قراراتها هذه، وعمدت إلى توسيع
لاستيطان داخل القدس وحولها، وقامت بإجراءات تستهدف
تغييرات هيكلية في المدينة لصالح مخططات الاستيطان.

ت إسرائيل لا تعير وزناً لكل القرارات والمناشدات الدولية، وهكذا
ضية القدس لتتبوأ من جديد مكانة خاصة لدى طرفي الصراع،
ت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات متتالية، استنكرت
لها الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع المدينة، واعتبرت هذه
ات غير مشروعة، ودعت إسرائيل إلى إلغائها والامتناع عن اتخاذ
من شأنه تغيير وضع القدس[70]، وهو ما نص عليه القرار (2253)
عن الجمعية العامة في 4 تموز / يوليو 1967. ثم أكدت الأمم المتحدة
سابق بالقرار (2254) في 14 تموز / يوليو 1967، حيث تضمن أن
ية العامة، إذ تشير إلى قرارها رقم (2253)... وإذ أحيطت علماً،
الأسف وأبلغ القلق، بعدم التزام إسرائيل بالقرار (2253)...
سفاً شديداً لامتناع إسرائيل عن تنفيذ القرار المذكور... وتكرر

الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل - في ذلك القرار - بإلغاء جميع التدابير التي تم اتخاذها، والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس "[71].

ضربت إسرائيل عرض الحائط القرارات المذكورة، ولم تنصع لها، ولا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر القرار رقم (250) بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1968، وجاء فيه أن " مجلس الأمن . . . يرى أن إقامة عرض عسكري في القدس سيزيد التوتر خطورة في المنطقة، وسيكون له انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة . . . ويدعو إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس في 12 أيار/ مايو 1968 "[72].

ثم أصدر مجلس الأمن قراراً آخر تحت رقم (251) في أواخر أيار/ مايو 1968، أعلن فيه " إبداء الأسف العميق لإقامة العرض العسكري في القدس " . وفي قراره رقم (252) الصادر في 21 أيار/ مايو 1969، عاد مجلس الأمن مرة أخرى إلى إبداء الأسف " لعدم امتثال إسرائيل لقراراي الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2253) و(2254)، وأشار إلى أنه يعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل - بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس - هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس. ثم يدعو إسرائيل بإلحاح، إلى إبطال هذه الإجراءات، والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يغير وضع القدس "[73].

وقد ظل مجلس الأمن يبدي حالات الأسف ويكررها لعدم انصياع إسرائيل لقراراته وعدم احترامها لهيبته ومكانته الدولية؛ وهذا ما جاء في القرار رقم (267) بتاريخ 3 تموز / يوليو 1969 . فبعد أن أكد مجلس الأمن الدولي على قراراته السابقة بشأن وضع القدس، أشار إلى أنه "يأسف لفشل إسرائيل في إظهار أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة، وأنه يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع القدس. ويؤكد أن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل - من أجل تغيير وضع القدس - هي أعمال باطلة ولا يمكنها أن تغير وضع القدس. . . ويدعو إسرائيل مرة أخرى - وبإلحاح - إلى إبطال جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع القدس، كما يطلب منها أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل "[74].

وهكذا ظل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على موقفهما من وضع القدس في الإطار النظري، بينما ظلت إسرائيل تقوم بخطوات عملية لتهويد المدينة.

ويشكل قرار مجلس الأمن رقم (478)، الصادر بتاريخ 20 آب / أغسطس 1980، أهم قرارات الشرعية الدولية التي تندد بسن إسرائيل "القانون الأساسي" المتعلق بالقدس[75]، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إذ أكد القرار المذكور أن سن القانون الأساسي من جانب إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن كل التدابير والإجراءات التشريعية التي اتخذتها إسرائيل، والتي غيرت - أو تتوخى تغيير - طابع مدينة القدس، تعتبر لاغية، وطلب من:

1. جميع الدول الأعضاء أن تقبل هذا القرار.
2. أن تسحب الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بعثاتها من المدينة.

وبذلك بقيت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس مجرد وثائق تحتفظ بها المنظمة الدولية ليس إلا، بعد رفضها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

حلول مطروحة

بعيداً عن مواقف الأطراف المتصارعة بشأن القدس، تم طرح العديد من مشاريع الحلول، خاصة في الجانب الإسرائيلي. وقد حملت هذه المشاريع أسماء أصحابها. وكل مشاريع تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، التي طرحتها إسرائيل على المستوى الرسمي، بدءاً من مشروع آلون 1968، حتى مشروع شامير 1989، كانت تؤكد جميعها في بند القدس على أنها "عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل"، ولم تتطرق إلى أي اقتراح آخر. وأجمعت المشاريع الرسمية الإسرائيلية، ومشاريع أغلب الأحزاب الإسرائيلية، على الموقف الإسرائيلي التقليدي بشأن القدس[76].

كذلك على الصعيد الفلسطيني، لم يقدم الموقف الرسمي الفلسطيني أي مشروع من أجل حل مشكلة القدس، وبقيت منظمة التحرير تؤكد موقفها بأن القدس أراض محتلة، وعلى الاحتلال الإسرائيلي أن ينسحب منها. ولم يتبلور - فلسطينياً - أي مشروع حل، باستثناء الحل الذي قدمه وليد الخالدي في أكثر من مناسبة.

وتبقى هناك مشاريع أخرى، نذكرها لأهميتها، كمشروع الحل المشترك الذي طرحه موشي عميراف وحنا سنيورة، ومشروع عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي الأردني.

تصورات إسرائيلية

هناك العديد من المشاريع السياسية التي طرحها إسرائيليون من أجل حل موضوع القدس، وتفاوتت هذه المشاريع - اقتراباً أو ابتعاداً - عن الموقف الرسمي الإسرائيلي.

اقترح العديد من الإسرائيليين حلولاً بلدية، للتعامل مع المطالب الفلسطينية بشأن القدس. وكان أبرز من طرح هذا المشروع تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس الإسرائيلي، عام 1968. وقد اقترح كوليك إقامة شبكة مكونة من بلدات صغيرة (أو أحياء) تتمتع بحكم ذاتي محلي، على غرار بلديات لندن؛ وكل بلدة أو حي تتمتع بميزانية خاصة بها وبقدر كبير من الاستقلالية. ويهدف هذا المفهوم إلى طمأنة الفلسطينيين في القدس الشرقي بأن السيادة الإسرائيلية لن تهدد نمط حياتهم[77].

وقد عاد كوليك للحديث عن مشروعه، في لقائه مع صحيفة «دافار» الإسرائيلية، الصادرة في 28 آذار/ مارس 1976، قائلاً: "هذا المشروع الذي طرحته في عام 1967 وبداية 1968، كان في نظري مجرد هدف يمكن أن يتحقق... ولكن لا يمكن تحقيق السلام مع الدول العربية في هذه الأيام. وبالنسبة للقدس سيكون الموضوع مستحيلاً في نطاق السلام. فهي بمثابة جهنم لأنه يصعب جداً التفاوض بشأنها، كما أنه لا يمكن العثور على عربي واحد يوافق على إدارة حي في مدينة موحدة. ولا يوجد عربي واحد في القدس مستعد لكي يكون عضواً في بلدية كهذه".

وقدم رافل بنكلر مشروعاً يقع أيضاً في دائرة الحلول البلدية، ويهدف المشروع إلى توسيع حدود بلدية القدس لتضم مدن رام الله والبيرة، والقرى العربية الممتدة من القدس حتى هاتين المدينتين، يضاف إليها القرى العربية الممتدة غرباً، ومدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، والقرى العربية الموصلة بين القدس وهذه المدن، وإعلان هذه المنطقة جميعها مدينة موحدة تحت اسم القدس الكبرى.

يقسم المشروع القدس إلى ثماني بلديات فرعية، خمس منها عربية وثلاث إسرائيلية، وستنشأ البلديات العربية في القرى والمدن التالية: منطقة بيت لحم، ومنطقة قرى أبو ديس والعيزرية، ومنطقة قرى عناتا والرام وجبع، ومنطقة رام الله، ومنطقة قرى الجيب. أما البلديات الإسرائيلية فتضم القدس الغربية مضافاً إليها الأحياء التي بقيت بيد الأردن حتى عام 1967، والتي تقع داخل السور.

والمشروع المقترح يعتبر القدس الموحدة عاصمة للدولتين، على ألا يُحتفظ فيها بقوات عسكرية، باستثناء حرس خاص للمحافظة على الأمن. وينص المشروع على إعطاء الطائفتين الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية استقلالاً في الأماكن الدينية الواقعة ضمنها، على أن يبقى كل مواطن تابعاً لدولته في جميع المجالات القضائية والعسكرية والضرائبية[78].

مع تزايد الحديث عن السلام في أوائل التسعينيات، بدايةً في مدريد، تزايد طرح الحلول، منها مشروع أ. ب. يهوشع، ومشروع دوري جولد.

يقسم مشروع أ. ب. يهوشع القدس الموحدة إلى ثلاثة أقسام:

1- القدس الغربية اليهودية كما كانت قبل حرب الأيام الستة، أو المدينة التي كانت عاصمة إسرائيل طوال 19 سنة، وتجمعت فيها كل المؤسسات والآثار القومية الإسرائيلية.

2- القدس الشرقية، التي تشمل كل المناطق العربية خارج الأسوار.

3- المدينة القديمة داخل الأسوار.

والحل المقترح لمشكلة القدس، يمكن أن يجري طبقاً للنموذج التالي:

* القدس الغربية اليهودية ما قبل حرب الأيام الستة، بالإضافة إلى الأحياء اليهودية التي بُنيت وضُمت إلى القدس الكبرى، ستكون عاصمة إسرائيل، كما كانت منذ إنشاء الدولة.

* القدس العربية خارج الأسوار ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية، أو عاصمة القطاع الفلسطيني إذا نشأت فيدرالية أردنية - فلسطينية.

* أما القدس القديمة، التي هي صميم قلب القدس التاريخية، فستنفصل عن أية سيادة قومية، وستوضع تحت سيادة دينية لليهود، وستساهم فيها أيضاً الديانتان السماويتان الكبيرتان، أي المسيحية والإسلام.

المقصود أن تتحول المدينة داخل الأسوار - بأحيائها الأربعة - إلى منطقة على شاكلة الفاتيكان، وأن تحمل طابعاً خاصاً فوق قومي. وسيدير

هذه المنطقة مجلس خاص ذو حكم ذاتي، برئاسة ممثلي الدين اليهودي وبمشاركة مسيحيين ومسلمين، ويكون لهذه السلطة شرطة خاصة بها ومحكمة خاصة، ودستور خاص بمواطنيها[79].

أما دوري جولد *، فينطلق في تصوره للحل من الاعتقاد بأن القدس - بالنسبة إلى أغلبية الإسرائيليين - تعني الحدود البلدية الحالية التي رُسمت عام 1967، وهي تشمل القدس الغربية والقدس الشرقية التي كانت تحت سيطرة الأردن، وأجزاء من الضفة الغربية ضُمت إلى القدس. ويشكل الإسرائيليون الآن الأغلبية في المناطق المضمومة. "وهكذا فإن السيطرة السياسية تتضمن السيطرة الديمجرافية، التي تقلص بدورها الخيارات السياسية الممكنة في أية تسوية سلمية"[80].

ومنذ عهد أشكول، كانت إسرائيل مستعدة للتوصل إلى ترتيبات متبادلة، فيما يتعلق فقط بالأماكن المقدسة. وهو المدى الأقصى الذي كانت إسرائيل على استعداد للذهاب إليه، فيما يتعلق بتقديم تنازلات في القدس الشرقية، دون المساس بمسألة السيادة.

ورغم اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف مفاوض بشأن القضايا التي تؤثر في السكان الفلسطينيين، فإن الموقف الذي اتخذته

* يتمتع هذا التصور للحل بأهمية استثنائية، بحكم الموقع الذي يشغله صاحبه. فدوري جولد هو المستشار الاستراتيجي لبنيامين نتنياهو، وأقرب المساعدين له. وهو الباحث الوحيد من حزب الليكود في «مركز جافي للدراسات الاستراتيجية»، الذي يسيطر عليه أنصار حزب العمل. وبحكم قربه من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فهو يعكس وجهة نظر الليكود إلى حد بعيد، وليس من المستبعد أن يكون هذا التصور هو منطلق حكومة الليكود وحلفائها في مفاوضات الحل النهائي.

إسرائيــل ما زال على حاله، وهو يقضي بأن تبقى القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية[81]. في حين أن سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القدس، تقضي بإنشاء عاصمة سياسية تابعة لدولة فلسطينية مستقبلية في الجزء الشرقي من المدينة.

بناء على المطالب المتناقضة - المتعلقة بقضية القدس - فإن هناك ثلاثة حلول ممكنة:

الحل الجغرافي، وهو أقرب الحلول استجابة لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية بعيدة المدى، وخصوصاً إذا أصبح الجزء الشرقي من المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية. فمن المرجح أن يكون الأساس - الذي سيقوم مثل هذا الحل الجغرافي عليه - هو تجزئة السيادة، بحيث تضع القدس الشرقية العربية السابقة، بما فيها البلدة القديمة، تحت الحكم العربي مرة أخرى. وحتى لو تم السماح لليهود بحرية الوصول إلى حائط المبكى، فإن مثل هذا الترتيب سيشكل ابتعاداً كبيراً عن الإجماع الحالي للرأي العام الإسرائيلي؛ إذ يعارضه كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين في إسرائيل. وسيكون ذلك بمثابة هزيمة دبلوماسية كبرى لدولة إسرائيل، لأنه ترتيب مناقض جوهرياً للتطلعات والسياسات بعيدة المدى لجميع الحكومــات الإسرائيلــية منــذ سنة 1967. ومن شأن تطبيق مثل هذا الحل الجغرافي الجذري أن يحدث تحولات اجتماعية داخلية لا سابقة لها في الجانب الإسرائيلي، ستترك بدورها آثاراً بعيدة المدى في المستقبل السياسي للدولة اليهودية"[82]. ومثل هذا الحل قد يؤدي إلى فتح صراعات الماضي، بدلاً من أن يضع حداً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

الحل الديني، وهو الحل المفضل لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1967 . ففيما يتعلق بالأماكن الدينية المسيحية، بإمكان إسرائيل أن توقع ترتيبات مع مختلف الكنائس التي لها مصلحة في القدس. أما في الجانب الإسلامي ، فإنه يتوجب على إسرائيل أن تتفاوض مع هيئات تابعة لدول مختلفة، تدعي أنها تمثل المصالح الإسلامية[83] .

وفي الفترة الأخيرة، ظهر الأردن كدولة مشاركة في الحوار بشأن الأماكن الإسلامية المقدسة فقط، مما أفسح المجال أمام إمكان التوصل إلى تفاهم رسمي بشأن المصالح الدينية الإسلامية، بغض النظر عن مسألة السيادة[84] .

وفي سعيها للتوصل إلى مثل هذه التفاهمات، ينبغي لإسرائيل أن تعامل الأردن كما تعامل الكنائس المسيحية، أي أن تتعامل مع قضايا تتعلق بالإدارة مع إبقاء مسألة السيادة مغلقة. لكن يجب أن تأخذ إسرائيل في الاعتبار أيضاً، أنه من الممكن أن تقرر حكومة أردنية مستقبلية، أو نظام آخر قد يخلف النظام الحالي، توسيع أي تنازل إسرائيلي في موضوع الإدارة، والاستناد إليه في محاولة للسيطرة الجغرافية. وبالتالي، يجب صوغ الترتيبات على نحو يحول دون إقدام حكومة أردنية مستقبلية على التطلع إلى مثل هذا الخيار[85] .

الحل البلدي، يكمن ضعف النماذج البلدية للحل في عدم استجابتها للمطالب الأساسية للفلسطينيين في السيادة، أو لأنها لا تفتح المجال أمام إمكان تطور الحكم الذاتي البلدي إلى انفصال دائم، أي إلى حل جغرافي. ويجب التذكير أيضاً بأن المطلب الأساسي الذي سيسعى

الفلسطينيون لتحقيقه - من خلال أي حل بلدي - قد يكون السيطرة على تخطيط المناطق وتصاريح البناء. إن مثل هذه المسائل التي تبدو في ظاهرها شؤوناً بلدية (أو محلية) تنطوي على مضامين سياسية، متصلة بالتوازن السكاني بين العرب واليهود في القدس كلها. وقد يتفشى الصراع بين الجانبين داخل حدود بلدية القدس المستقبلية ليشمل المستوى القومي أيضاً[86].

ومن خلال استعراضه للحلول السابقة، واقتراحه للحل الديني كنموذج وحيد مقبول للحل من قبل إسرائيل، يصل دوري جولد إلى نتيجة مفادها أنه من الصعب تصور حلول نهائية حاسمة لمسألة القدس، تكفل تصفية جميع عناصر الصراع بين العرب واليهود على المدينة. فبعض الحلول - التي تُصوَّر على أنها حلول وسطية في المتناول- قد تتطور بسهولة إلى جولة جديدة من الصراع. والحل الجغرافي يتناقض بصورة جذرية مع التطلعات الصهيونية. وفي وسع إسرائيل أن تجد شركاء عرباً أو مسلمين آخرين، من أجل خيار الحل الديني المتعلق بالقدس، وخصوصاً في المرحلة المؤقتة. وأية خطوات محتملة على المستوى البلدي لحل قضية القدس يمكن أن تتطور بسهولة إلى نتائج غير مرغوب فيها، تدفع الأمور باتجاه الحل الجغرافي[87].

ويقترح جولد القيام بعدة خطوات من أجل حماية مصالح إسرائيل في عملية التسوية، وفي قضية القدس تحديداً، وهي:

1. العمل على تجنب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، فكلما كانت الصبغة الأردنية أقوى في محصلة الوضع النهائي، قل الضغط لإقامة عاصمة سياسية في القدس الشرقية.
2. قيام الحكومات الإسرائيلية بالتخطيط لتعزيز الوضع في محيط القدس، من أجل معادلة كفة النمو المتواصل للسكان العرب[88].
3. اعتماد القدس منطقة أمنية، مما يصعّب على الفلسطينيين تحويل الحل الديني أو الحل البلدي إلى حل جغرافي غير مرغوب فيه. إن تأكيد مثل هذه السيطرة الجغرافية لن ينجم عنه إلا مجرد قطاع عربي في القدس الشرقية، معزول عن باقي الضفة الغربية، ولا يمكن أن يتحول إلى عاصمة وطنية[89].

وفي حال عدم تطبيق الحل الديني، فمن الأفضل أن تبقى قضية القدس بلا حل، "ما دامت سوابق الماضي تؤكد أن الإخفاق في حل مسألة القدس، لن يعوق بالضرورة حدوث اتفاقيات عربية - إسرائيلية!"[90].

تصورات فلسطينية

لم تطرح منظمة التحرير أية تصورات لحل مشكلة القدس، باستثناء الموقف الذي يقول إن القدس أراض محتلة، وعلى إسرائيل الانسحاب منها تنفيذاً للشرعية الدولية. والتصور الفلسطيني الوحيد - والأكثر اكتمالاً - لحل مشكلة القدس صاغه وليد الخالدي، ونشرته مجلة «*Foreign Affairs*» عام 1988، ويطرح فيه بعض المبادئ لحل

موضوع القدس، مقترحاً إعلان القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وأن يتم منح الأماكن اليهودية المقدسة مكانة خاضعة لسيادة خارجية (Extra Territorial)، وضمان حرية الوصول إليها. وأن يتم تأليف مجلس ديني أعلى لتمثيل الأديان السماوية الثلاثة (تكون رئاسته بالتناوب) للإشراف على التآلف بين الأديان. ويتم التفاوض بشأن حق التنقل والإقامة المتبادلين بين العاصمتين ضمن حدود متفق عليها[91].

وفي محاضرة بعنوان «القدس مفتاح السلام في الشرق الأوسط» نشرتها جريدة «الحياة» التي تصدر في لندن، شرح الخالدي اقتراحه لحل مشكلة القدس. حيث يرى أن هناك صيغتين إسرائيليتين أساسيتين لحل مسألة القدس:

الأولى: الأمر الواقع، حيث يصبح الفلسطينيون في القدس الشرقية مواطنين إسرائيليين مع استمرار الاستيطان فيها.

الثانية: الأمر الواقع، مع منح الفلسطينيين في القدس الشرقية " حقوقاً خاصة " في ظل السيادة الإسرائيلية.

تنطوي كلتا الصيغتين على شيء من الاعتراف الرمزي بمواقع دينية للمسلمين والمسيحيين، وبديهي أنه لا يوجد في أي من الصيغتين بصيص من الأمل بمصالحة تاريخية. ولتحقيق هذه المصالح التاريخية يجب الانطلاق من المبادئ الأساسية التالية:

- عدم احتكار السيادة في المدينة بأكملها من قبل أي طرف.
- عدم تمتع أي دين بمفرده بمكانة أرستقراطية تمنحه تفوقاً على الديانات الأخرى.
- عدم استمرار صيغة غالب ومغلوب، أو سالب ومسلوب، بين سكان القدس.
- الاعتراف المتكافئ بالبعدين الديني والسياسي للقدس بالنسبة إلى كل الأطراف. فجوهر قضية القدس كان - ولا يزال - العروة التي لا انفصام لها، بين بعديها العلماني والديني.

وبناء على هذه المبادئ يقدم الخالدي اقتراحه في عشر نقاط:

1. ستكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين، ولها بلديتها الفلسطينية الخاصة بها، ضمن حدود 1967 البلدية الموسعة، وستكون القدس الغربية عاصمة إسرائيل.
2. وستستند الحدود بين القدس الغربية والقدس الشرقية إلى خطوط 1967، ولكنها ستكون مفتوحة في كلا الاتجاهين - أي سيادة من دون جدران - وفق اتفاقات أمنية متفق عليها.
3. سيكون الحي اليهودي في المدينة القديمة وساحة المبكى والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون، خارج نطاق التشريع الوطني الفلسطيني.
4. يبقى عدد متفق عليه من سكان القدس الشرقية اليهود، كمواطنين إسرائيليين تحت السيادة الفلسطينية، مع مناطقهم البلدية الخاصة، ضمن بلدية القدس الشرقية الفلسطينية الكبرى.

5. سيكون كل دين مسؤولاً وحده عن الأماكن والمؤسسات المقدسة التابعة له، لكن مجلساً دينياً مشتركاً - ذا رئاسة متناوبة - سيسعى إلى تحقيق الانسجام بين الأديان.
6. ستقام هياكل مركزية بين القدس الفلسطينية والقدس الإسرائيلية على مستويين، المستوى الوزاري والمستوى البلدي، لمعالجة القضايا السياسية وقضايا البنية البلدية بالتوالي.
7. ستعود إلى الفلسطينيين أراضي القدس الشرقية التي صادرتها إسرائيل ولم تُبن عليها منشآت.
8. منح خيار التعويض أو العودة للمقدسيين الفلسطينيين، بالنسبة للقدس الشرقية والغربية على السواء.
9. مسألة المستوطنات اليهودية الواقعة خارج الحدود البلدية لعام 1967 الموسعة، ستُبحث في المفاوضات الخاصة بالمستوطنات في الضفة الغربية.
10. ستكون هناك فترة انتقالية قصيرة الأمد متفق عليها، بعد الاتفاق على المبادئ السابقة[92].

تصورات أخرى *

هناك تصوران آخران لا بد من الإشارة إليهما، تصور فلسطيني - إسرائيلي مشترك صاغه كل من موشي عميراف، عضو بلدية القدس، وحنا سنيورة، رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية. والتصور الآخر، هو تصور أردني صاغه عدنان أبو عودة، رئيس الديوان الملكي الأردني، ونشرته صحيفة «هيرالد تريبيون» بتاريخ 17 نيسان / أبريل 1992.

يقدم تصور عميراف ـ سنيورة اقتراحاً بإعادة رسم حدود المدينة بحيث تصبح أربعة أمثال حجمها الحالي، عن طريق إضافة مقدار متساو من الأراضي، من كل من إسرائيل والضفة الغربية. وبذلك تصبح مدن رام الله وبيت لحم جزءاً من القدس. وبهذه الحدود الجديدة، سيصبح عدد السكان داخلها نحو 450,000 نسمة من كل قومية، الأمر الذي سيخلق توازناً يمكن المحافظة عليه في المستقبل.

---

* ليست التصورات التي ذكرناها في هذه الدراسة هي التصورات الوحيدة، بل هناك تصورات أخرى سواء من الإسرائيليين، أو من شخصيات دولية. كالتصور الذي كتبه اللورد كارادون، ونشره في «لوس انجلوس تايمز» بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1975 بعنوان "القدس طريق السلام في الشرق الأوسط"، والذي يتحدث فيه عن الإدارة الثنائية. كما أن هناك مشاريع تدويل كثيرة بشأن القدس. وهناك مشروع هنري كيسنجر، الذي يقضي بتقسيم القدس إلى ثلاث مناطق، تقع واحدة تحت إدارة الأمم المتحدة، والثانية تحت إدارة الأردن، والثالثة تحت الإدارة الإسرائيلية. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، بتاريخ 18 أيار/ مايو 1996، أن هناك اقتراحاً إسرائيلياً حديثاً يناقش في مجلس الوزراء، يتحدث عن بناء "قدس ثانية" كعاصمة للكيان الفلسطيني، حول قريتي أبو ديس والعيزرية، وهناك مشاريع أخرى أيضاً. لكننا أوردنا التصورات التي نعتقد أنها أكثر أهمية لهذه الدراسة.

ويقترح هذا التصور أن توضع المدينة بأسرها تحت حكم مجلس القدس الكبرى. وتحت إطار هذه الهيئة، سيتم تقسيم العاصمة الأم إلى 20 مدينة، بحيث يكون لكل منها إدارة بلدية خاصة تتمتع بصلاحيات واسعة، من خلال نقل الصلاحيات لها من مجلس العاصمة، بحيث تتحكم هذه المدن بالتربية والتعليم والمحاكم والصحة. . . الخ.

ومن الناحية المبدئية، ستخضع المدن اليهودية للسيادة الإسرائيلية، والمدن الفلسطينية لسيادة الدولة الفلسطينية، أو لسيادة سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني. وستكون القدس عاصمة للدولتين، وبما أن دور الحكومات المركزية سيتقلص في العاصمة إلى حد كبير، فإن أهمية السيادة ستتقلص بالتالي. ومن الناحية العملية، ستكون القدس وحدة مستقلة بذاتها، يعيش فيها اليهود والعرب معاً، ويتمتعون بالقوة بصورة متساوية.

وسيكون الإسرائيليون في القدس مواطنين في إسرائيل، وسيعيشون في المدن الإسرائيلية، وسيصوتون لانتخاب رؤساء البلدية الإسرائيليين والمجالس المدنية. وبالمثل فإن الفلسطينيين سينتخبون المجالس البلدية الفلسطينية وسيعيشون في الدولة الفلسطينية.

أما مجلس العاصمة فإنه سيكون مشتركاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بحيث يكون هناك ممثلون من كل مدينة، وتكون رئاسة المجلس بالتناوب. أما الأماكن المقدسة، فسوف يشرف على إدارتها هيئة تضم ممثلين عن الأديان الثلاثة.

وبما أن للبلدة القديمة حساسيتها فسوف يكون لها سلطة بلدية خاصة، بحيث يتمتع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين فيها بحق الاعتراض على أية تغييرات في الوضع الراهن لها، وبحيث يشارك في مجلسها ممثلون عن الأديان الثلاثة[93].

أما تصور عدنان أبو عودة فينطلق من أن الأماكن المقدسة للديانات الثلاث، وهي المذبح المقدس للمسيحيين، وحائط المبكى لليهود، والمسجد الأقصى وقبة الصخرة للمسلمين، هذه الأماكن كلها تقع داخل المدينة المسورة قديماً. وعبر الزمن، ساد نوع من العزلة والقداسة النسبية على أحياء المدينة المسورة المحيطة بالمقامات. ويرى أنه مما يسهل حل مسألة القدس، وجود ثلاثة أسماء للمدينة: القدس بالعربية، وأورشليم بالعبرية، وجيروزاليم كما تعرف في باقي دول العالم.

النقطة الأولى – في تصور عدنان أبو جودة – تنص على أن المدينة المسورة، أي القدس الحقيقية المقدسة، يجب ألا تكون ملكاً لأية أمة أو ديانة وحدها. بل بالعكس يجب أن تكون ملكاً للعالم كله وللديانات الثلاث. ويجب ألا تكون لأية دولة سيادة على هذه المدينة، وبالتالي يجب أن تبقى القدس منطقة روحية دينية كما نشأت أصلاً.

والنقطة الثانية، تتعلق بالمناطق الدينية التي تمتد من وراء الأسوار القديمة إلى الشرق الشمالي والجنوبي، أي الجزء العربي من المدينة. وهذه المناطق يجب تسميتها بالقدس، وهي التسمية التي يستعملها العرب والمسلمون.

أما النقطة الثالثة، فتتعلق بالمناطق الدينية التي تمتد وراء الأسوار باتجاه الغرب الشمالي والجنوبي، وتسمى أورشليم، وهي التسمية التي يطلقها اليهود.

ويمكن بالتالي رفع العلم الفلسطيني في "القدس" ورفع العلم الإسرائيلي في "أورشليم"، على ألا يتم رفع أي علم في المدينة المسورة، فتكون المقامات المقدسة رمزاً للقداسة والمعاني الروحية.

ويجب فتح المدينة المسورة المقدسة أمام الجميع، وأن يحكمها مجلس تتمثل فيه أعلى السلطات الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية. وتكون كل سلطة مسؤولة عن إدارة المقدسات التابعة لها وصيانتها وحمايتها، وأن تشارك بشكل متساو في إدارة مدينة القدس.

وفيما يتعلق بالهوية السياسية، فإنه يجب على الفلسطينيين أن يصوتوا لمؤسساتهم الوطنية، أما اليهود فيجب أن يكونوا من الجنسية الإسرائيلية، وأن يصوتوا في انتخاباتهم الوطنية[94].

تصور للحل

لا يمكن للتسوية أن تُفرض دون موافقة الشعوب عليها. والصراع العربي- الإسرائيلي هو في جوهره قضية فلسطين. ومن هنا، تنبع أهمية إيجاد حل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، يكون مقبولاً من أغلبية الفلسطينيين الذين عانوا مباشرة من إجراءات ووسائل قمع الاحتلال الإسرائيلي. ولا يمكن لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي أن يستقر دون حل قضية القدس بطريقة مرضية، بحكم طبيعة التشابك بين القضية السياسية والدينية، فهي قضية مترابطة بين مشكلة الاحتلال، كمشكلة سياسية تتعلق بإجراءات احتلال عسكري من جهة، ومن جهة أخرى قضية سيادة على أماكن مقدسة إسلامية، تتجاوز الحسابات السياسية إلى المشاعر الدينية الملتهبة.

إن اتفاق أوسلو – بين منظمة التحرير وإسرائيل – جاء غامضاً بشأن ما إذا كانت قضايا الحل النهائي ستُناقش في هذه المفاوضات بشكل كامل، أم سيتم مناقشة بعضها وتأجيل بعضها الآخر إلى نهاية الفترة الانتقالية. وفي الاحتمال التأجيلي ستكون مشكلة القدس الأكثر ترجيحاً للتأجيل، كي يستفيد الطرف الإسرائيلي من تعزيز وفرض الأمر الواقع على الأرض، بحيث تجعل موضوع القدس غير قابل للحل، إلا على الطريقة الإسرائيلية، أي مجرد الإشراف الإداري على الأماكن المقدسة. وهذا ما تشير إليه الإجراءات الإسرائيلية المتصاعدة، منذ بداية المفاوضات في مدريد.

ومن هنا، يجب على الطرف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي - والتي تبدو أنها ستكون أكثر صعوبة، مع صعود الليكود إلى السلطة في إسرائيل - أن يصر على طرح جميع قضايا مفاوضات الوضع النهائي مرة واحدة، دون تأجيل أي منها، وعلى رأسها القدس، قلب الأراضي المحتلة.

ويجب التأكيد على أنها جزء من الأراضي المحتلة للضفة الغربية كما أقرتها الشرعية الدولية، وأن يتم ربطها بالقضية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي. والقدس أيضاً هي المكان الذي يمكن فيه اختبار التعايش الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن هنا، يمكن البحث في مستقبل القدس كمدينة مفتوحة، وعاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وذات سيادة مشتركة.

إن هذا الحل هو أقصى ما يمكن للفلسطينيين التنازل بشأنه، دون أن يسبب هذا التنازل اضطرابات في الشارع الفلسطيني، تهدد بنسف عملية السلام كاملة. ومن الممكن في ظل وضع القدس أن يكون الحل على الشكل التالي:

- **في مجال السيادة:** يمكن لمنظمة التحرير أن تعلن القدس الشرقية (في حدود 1967) عاصمة للدولة الفلسطينية، التي يجب التوصل إليها في مفاوضات الوضع النهائي. وأن تعلن إسرائيل القدس الغربية عاصمة لها.

- **في المجال البلدي:** تشكيل مجلس بلدي للقدس الشرقية ينتخبه الفلسطينيون لإدارة شؤونهم. وتشكيل مجلس آخر ينتخبه الإسرائيليون.

ويرتبط بهذا المجال تشكيل مجلس بلدي موحد - من المجلسين - للقدس الموحدة، وإعلانها من قبل الطرفين مدينة مفتوحة للجميع وغير مقسمة. ومن الممكن تجريد المدينة من السلاح، والاكتفاء بقوة شرطة مشتركة مرتبطة بالمجلس البلدي. بحيث تصبح القدس في النهاية "مدينة السلام" الحقيقية، التي طالما نادت بها الأديان الثلاثة.

إن أحد جوانب قوة ومحاسن المدينة المفتوحة (سيادة بلا جدران) حسب رؤية وليد الخالدي، تكمن في جعلها مقبولة لكلا الشعبين، وفي أنها لا تفرض - سواء على إسرائيل أو فلسطين - تخليها عن السيادة. وإذا كانت إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بسيطرتها الاحتلالية على القدس الشرقية إلى ما لا نهاية، فإنها لن تستطيع - عبر القوة - جعل الضم أمراً معترفاً به من المجتمع الدولي.

- **في مجال القانون:** سيخضع كل مواطن في القدس المفتوحة لقانون الدولة التي ينتمي إليها، بحيث يخضع الفلسطينيون للقانون الفلسطيني، ويخضع الإسرائيليون للقانون الإسرائيلي، وفي القضايا المشتركة من الممكن الوصول إلى اتفاقات مشتركة.

- **في مجال المقدسات:** كل دين مسؤول عن الأماكن والمؤسسات المقدسة التابعة له. ومن الممكن تشكيل مجلس ديني موحد للديانات الثلاث، للتنسيق والسعي من أجل تحقيق الانسجام بين الأديان.

- **بخصوص مستوطنات القدس:** يتم استبعادها من النقاش مع وضع المدينة، وتُبحث ضمن قضية المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

- **استثناء:** يُستثنى الحي اليهودي في المدينة القديمة من الخضوع للقانون الوطني الفلسطيني.

نعتقد أن هذه المبادئ - التي ذكرناها - من الممكن أن تكون صالحة لحل نهائي لمسألة القدس، دون أن تخلق وضعاً متفجراً عند الطرفين. وهي تحافظ في الوقت ذاته على وحدة المدينة، وعلى جزء كبير من مطالب الطرفين بشأن القدس. آخذين بعين الاعتبار المواقف المتشددة لدى كل من الطرفين بشأن هذه القضية الشائكة، والتي تظهرها وكأنها مستحيلة الحل. لكن الكثير من القضايا الشائكة والمعقدة كان حلها - في نهاية الأمر - غايةً في السهولة والبساطة، إذا أرادت الأطراف ذلك بشكل مشترك. فلا يستطيع طرف وحده حل القضية أو فرض نموذجه للحل. إنه حل بحاجة إلى طرفين، شريطة عدم إلغاء طرف للطرف الآخر في معادلة الحل. وعدم تكبيل الحل بكتلة هائلة من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها.

خـــاتمـــــة

الآن، وبعد صعود الليكود إلى الحكم في إسرائيل، فإن معركة القدس ستزداد صعوبة نوعاً ما، بحكم طبيعة الليكود الأيديولوجية المتشددة، التي عكست نفسها في الخطوط الرئيسية للحكومة الإسرائيلية، حين أعلنها بنيامين نتنياهو أمام الكنيست الإسرائيلي، مما يعني استمرار "اللاءات" التاريخية لليكود، بشأن الدولة الفلسطينية والقدس واللاجئين والحدود.

وهذا ما سينعكس في القدس المحتلة، على شكل مجموعة من الإجراءات الاستيطانية المكثفة، وإجراءات أخرى من أجل تقليص الوجود الفلسطيني في القدس، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى التوازن الديمجرافي، الذي سيسعى الليكود إلى تعزيزه لصالح اليهود.

إن هذا يفرض على الطرف الفلسطيني الانتباه لموضوع القدس، ومعالجة كل القضايا التي تظهر، وتأمين الدعم لصمود سكان القدس في وجه الحملة، التي تشنها إسرائيل لحسم موضوع القدس من خلال فرض الوقائع على الأرض. فعلى مدى سنوات الاحتلال عانى الفلسطينيون الكثير من الهزائم في المدينة، التي يريدون أن تكون عاصمتهم وموقع مقدساتهم العزيزة. فهم يعودون دوماً إلى القضية المركزية، وهي أن قادة إسرائيل منذ 1967 وضعوا – على رأس قائمة أولوياتهم الوطنية– بسط السيطرة على "القدس الكبرى" وتعميق هذه السيطرة. فيما لم يعط الجانب الفلسطيني للقدس تلك الأولوية، ولم يطور قط أية استراتيجية

لحماية السكان الفلسطينيين ومؤسساتهم، ولم يقم بأي محاولة لتحصين القدس كعاصمة وطنية لهم[95].

لقد آن الأوان، أن توضع القدس على رأس الأولويات الفلسطينية والعربية، وبذل كل الجهود لإيجاد الدعم الدولي بشأن هذه القضية الحساسة بالنسبة لمصير المفاوضات القائمة. وهي بحاجة إلى تحركات مكثفة على كل المستويات، وإلا فإن المدينة ستبقى رهينة مخططات إسرائيل. لقد نظمت إسرائيل احتفالات بمرور ثلاثة آلاف عام على كون القدس عاصمة يهودية. ولم يصدر أي رد منظم من الفلسطينيين أو غيرهم من العرب، من الذين يعتبرون القدس مدينة مقدسة بالنسبة لهم، رغم أن الادعاء بمرور ثلاثة آلاف عام متواصلة على السيادة اليهودية في القدس لا يستند إلى أساس تاريخي، وما هو إلا تزييف لتاريخ المدينة، يُطرح على أذهان يفترض فيها الجهل أو السذاجة. وكان يجب في هذه المناسبة إسماع العالم المطالب الفلسطينية، وهي لا تقل أهمية عن الادعاء الإسرائيلي، بل تفوقه أهمية. ولذلك، لا بد من تطوير استراتيجية قوية باتجاه شرح قضية القدس خارج فلسطين، مع توفير فعالية كبيرة لها[96]. لا سيما أن موضوع القدس يحظى بدعم هائل في العالمين العربي والإسلامي، والكثير من التعاطف في الغرب والأوساط المسيحية، ومن ثم يجب العمل على كسب تأييد هذه القطاعات.

إن حلاً مشرِّفاً يضمن الحقوق الفلسطينية في القدس، هو الحل المقبول فلسطينياً، دون أن يسبب أي اضطرابات فلسطينية. وفي حال الموافقة على

حل لا يضمن السيادة الفلسطينية على المدينة، أوأي حل آخر يبقي على السيادة بيد إسرائيل على كامل المدينة، فإنه يُفقد القيادة الفلسطينية شرعيتها من جهة، وينسف عملية السلام من جهة أخرى. فالقدس هي الموقع الذي يفجر المشاعر الروحية، التي تتجاوز المساومة السياسية.

ورغم كل الإجراءات التي اتبعتها إسرائيل في المدينة منذ احتلالها، فإن الطرف الفلسطيني يستطيع الاستناد إلى حقيقة أن الواقع الدولي لم يعترف بعد بالقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، لأنها - من وجهة النظر الدولية - ما زالت خاضعة للقرار 181 الذي نص على تدويل القدس. ولا شك أن إسرائيل لا تستطيع أن تمرر أي ضم للقدس الشرقية، ولا يمكن تمرير أي حل دون الوصول إلى تسوية بشأن القدس.

من جهة أخرى، رغم تمكن إسرائيل - عبر إجراءات الاستيطان - من إيجاد أغلبية يهودية في القدس، فما زالت المدينة مقسمة، ويسود فيها ما سماه البعض في إسرائيل "جغرافية الخوف"، التي تجعل كلاً من الطرفين - العربي واليهودي - يخشى دخول القسم الآخر من المدينة، مما يعني أن كل الإجراءات الإسرائيلية المكثفة، لم تجعل من القدس مدينة موحدة، رغم الادعاء بعكس ذلك.

إن القدس قابلة لأن تكون فعلاً "مدينة السلام" في حالة الوصول إلى حل مقبول من الطرف الفلسطيني، ومن الشعب الفلسطيني تحديداً. أما إذا كان الأمر غير ذلك، فستكون القدس هي الصخرة التي تتحطم عليها كل إنجازات التسوية.

جدول رقم (1)

التغيرات التي طرأت على تعداد سكان القدس من العرب واليهود في الفترة 1918 ـ 1994

السنوات	العرب بالآلاف	النسبة المئوية	اليهود بالآلاف	النسبة المئوية	المجموع
1918	30	75	10	25	40
1920	31	50.8	30	49.2	61
1931	39,2	43.4	51,2	56.6	90,4
*1948	2,9	2.8	84	97.2	186,9
1961	4,2	2.2	187,7	97.8	191,9
**1972	86,3	24.8	261,1	75.2	374,4
1983	126,1	26.7	347,7	73.3	472,8
1990	151,3	26.2	427,3	73.8	578,4
1991	156,6	26.1	444,3	73.9	601
1992	160,9	26.1	455,1	73.9	616
1993	166,4	26.4	464	73.6	630,4
1994	173,8	26.7	***273,2	73.3	646

المصدر مستخلص من المجموعات الإحصائية الإسرائيلية للأعوام (1967 ـ 1995)

* يمثل مجموع العرب واليهود بعد أيار/ مايو 1948 .

** يشمل سكان القدس الشرقية بعد ضمها من قبل إسرائيل، حيث طردت منهم نحو 15 ألف فلسطيني خلال الفترة 1968 ـ 1973.

*** يشمل هذا العدد 170 ألف مستوطن إسرائيلي يستوطنون القدس الشرقية.

الهوامش

1 - مجلة الأرض - عدد 3 - دمشق 21/ 10/ 1985 .

2 - الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الثالث - 1984 ، ص 508 .

3 - المرجع السابق .

4 - المرجع السابق، ص 515.

5 - المرجع السابق، ص 516.

6 - بيان نويهض الحوت، " القدس بين الأولويات العربية والصهيونية " ، صحيفة الحياة، لندن، 18/ 6 / 1995 .

7 - الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الثالث - 1984 ، ص 548 .

8 - المرجع السابق، ص522 .

9 - أحمد يوسف القرعي، " القدس من بن جوريون إلى نتنياهو " (الحلقة 1)، جريدة الاتحاد الإماراتية، 6/ 6/ 96 .

10 - سالم الكسواني، " وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية " ، الموسوعة الفلسطينية - قسم الموضوعات - المجلد السادس - 1990، ص 921 .

11 - الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الثالث - 1984 ، ص 549 .

12 - أحمد يوسف القرعي، مرجع سابق .

13 - سالم الكسواني، مرجع سابق، ص 922.

14 - مجلة صامد الاقتصادي - العدد 85 - تموز/ يوليو ، آب/ أغسطس، أيلول/ سبتمبر 1991 ، ص 82.

15 - صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 7/ 8/ 1996 .

16 - المرجع السابق، كما اعتمد هذا الفصل على :

- المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995 .

- المجموعات الإحصائية الفلسطينية لعامي 1987 و1988 .

- ندوة الخصائص الديمجرافية للشعب الفلسطيني، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، تونس، 3-15/ 11/ 1984 .

الهوامش

17 – ميخال بيلغ، "بلفاست أو بروكسل . . القدس تنتظر قرار الحكم"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 19 ـ صيف 1994، ص 127.

18 – سالم الكسواني، مرجع سابق، ص 938.

19 – صبري جريس، "القوانين الإسرائيلية لضم القدس"، مجلة شؤون فلسطينية ـ العدد 106 ـ أيلول/ سبتمبر 1980، ص 15.

20 – روحي الخطيب، "تهويد القدس"، الموسوعة الفلسطينية ـ قسم الموضوعات ـ المجلد السادس ـ 1990، ص 875.

21 – صبري جريس، مرجع سابق، ص 16.

22 – ميخال بيلغ، مرجع سابق، ص 128.

23 – صبري جريس، مرجع سابق، ص 14.

24 – دوري جولد، "القدس . . الحل الدائم"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ عدد 26 ـ ربيع 1996، ص 126.

25 – روحي الخطيب، مرجع سابق، ص 877 ـ 878.

26 – ميخال بيلغ ، مرجع سابق، ص 128.

27 – المرجع السابق، ص 134.

28 – المرجع السابق، ص137.

29 – أحمد يوسف القرعي، "القدس من بن جوريون إلى نتنياهو" (الحلقة 2)، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 7/ 6/ 96.

30 – الموسوعة الفلسطينية ـ القسم العام ـ المجلد الثالث ـ 1984، ص 523.

31 – خالد عايد، "القدس الكبرى في إسار الواقع الصهيوني"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 15 ـ صيف 1993، ص 104.

32 – جيفري أرونسون، "إسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 19 ـ صيف 1994 ـ ص 115.

33 – المرجع السابق، ص 115.

34 – هيلينا كوبان، "زيارة القدس" (الحلقة 2)، صحيفة الحياة، 14/ 9/ 1995.

35 – المرجع السابق.

36 - ميرون بنفيستي، الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر والتوزيع (عمّان)، ط1 ـ 1987، ص 18.

37 - هيلينا كوبان، مرجع سابق.

38 - ميرون بنفيستي، مرجع سابق، ص 31.

39 - خالد عايد، "القدس في إسار الواقع الصهيوني"، مرجع سابق، ص 103.

40 - جيفري أرونسون، "القدس الكبرى/ تبتلع مساحة الضفة الغربية"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 19 ـ صيف 1994، ص 119.

41 - هيلينا كوبان، المرجع السابق.

42 - سارة هيلم، "سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 19 ـ صيف 1994، ص 124.

43 - جيفري أرونسون، المرجع السابق، ص 118.

44 - إدوارد سعيد، "القدس . . قصة استلاب عربية"، صحيفة الحياة، 17/ 8/ 1995.

45 - وليد الخالدي، لقاء مع صحيفة النهار اللبنانية، 20/ 2/ 1995.

46 - جيفري أرونسون، "رابين يبني على أساس رؤيا مدينة يهودية دائمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 19 ـ صيف 1994، ص 120.

47 - دوري جولد، "القدس . . الحل الدائم"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ عدد 26 ـ ربيع 1996، ص 114 ـ 116.

48 - هيلينا كوبان، "زيارة القدس"، (الحلقة 5)، صحيفة الحياة، 7/ 9/ 1995.

49 - دوري جولد، مرجع سابق، ص 125.

50 - محمود عباس (أبو مازن)، "طريق أوسلو" (الحلقة الأخيرة) ـ صحيفة الحياة، 30/ 9/ 1994.

51 - Yehuda Blun, The Jueidical Status of Jerusalem, (Jerusalem: Leonard Davis Institute, 1974), p. 31.

52 - سليم نصار، "الانتخابات الأمريكية تحول القدس إلى ورقة مساومة"، صحيفة الحياة، 4/ 11/ 1995.

الهوامش

53 - صلاح عبد الله، "قضية القدس في التسوية الدائمة لا تزال تحتل مكان الصدارة"، صحيفة الحياة، 28/4/1996.
54 - أحمد يوسف القرعي، "القدس من بن جوريون إلى نتنياهو" (الحلقة الثانية)، جريدة الاتحاد الإماراتية، 6/7/1996.
55 - خالد عايد، "الليكود عشية الانتخابات"، مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 26 - ربيع 1996، ص168.
56 - غادة الكرمي، "نتنياهو ومستقبل القدس"، صحيفة الحياة، 24/6/1996.
57 - إعلان الاستقلال، الموسوعة الفلسطينية - قسم الموضوعات - المجلد السادس - 1990، ص1063.
58 - سلافة حجاوي، "القدس والسلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 18 - ربيع 1994، ص 182.
59 - صحيفة الحياة، 23/5/1996.
60 - «مؤتمر القدس»، لندن، صحيفة الشرق الأوسط، 18/6/1995.
61 - سالم الكسواني، "وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية"، مرجع سابق، ص937.
62 - وليد الخالدي، جريدة النهار، 20/2/1995.
63 - سليم نصار، "الانتخابات الأمريكية"، مرجع سابق.
64 - نصير عاروري، "القدس والسياسة الأمريكية"، صحيفة الحياة، لندن، 1/5/1996.
65 - المرجع السابق.
66 - المرجع السابق.
67 - سارة هيلم، "سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً"، مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 19 - صيف 1994، ص 124.
68 - الموسوعة الفلسطينية - القسم العام - المجلد الأول - 1984، ص 557 - 563.
69 - وثائق فلسطين، دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، 1978، ص 222.
70 - المرجع السابق، ص 230.

71 - المرجع السابق، ص 231.

72 - المرجع السابق، ص 232.

73 - المرجع السابق، ص 233ـ 234.

74 - المرجع السابق، ص237.

75 - أقر البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بتاريخ 30/ 7/ 1980، قانوناً يقضي بجعل القدس الموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد، ومقراً لبرلمانها ولرئيس دولتها ولمحكمتها العليا.

76 - يراجع بشأن المواقف الإسرائيلية الرسمية :

- مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967ـ 1978، دراسة توثيقية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ سلسلة الدراسات رقم 46ـ ط 1ـ بيروت 1978.
- سلمان رشيد سلمان، إسرائيل والتسوية، دار ابن خلدون، بيروت، ط 1، 1975.

77 - 'eddy Kollek, "Jerusalem" *Foreign Affairs*, July 1977, p. 710 .

78 - سالم الكسواني، "وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية"؛ الموسوعة الفلسطينية ـ قسم الموضوعات ـ المجلد السادس ـ 1990، ص948.

79 - أ. ب. يهوشع، "القدس . . من توحيد الحدث إلى تثليث الحياة"، صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية، 1/10/ 1991.

80 - دوري جولد، "القدس . . الحل الدائم"، مجلة الدراسات الفلسطينية ـ العدد 26ـ ربيع 1996، ص 116.

81 - المرجع السابق، ص 126.

82 - المرجع السابق، ص 133ـ 134.

83 - المرجع السابق، ص 138.

84 - المرجع السابق، ص 139.

85 - المرجع السابق، ص 140.

86 - المرجع السابق، ص 141.

87 - المرجع السابق، ص 142ـ 143.

الهوامش

88 - المرجع السابق، ص 143 ـ 146 .

89 - المرجع السابق، ص 149 .

90 - المرجع السابق، ص154 .

91 - Walid Khalidi, "Toward Peace in the Holy Land" *Foreign Affairs,* Spring 1988, p. 771 - 789 .

92 - وليد الخالدي، "القدس مفتاح السلام في الشرق الأوسط في القرن العشرين" (الحلقة الثالثة)، صحيفة الحياة، 11/ 12/ 1995 .

93 - صحيفة الرأي الأردنية، 20/ 3/ 1992 .

94 - عدنان أبو عودة، "القدس القديمة . . مدينة واحدة من دون أعلام"، صحيفة السفير اللبنانية، 29/ 4/ 1992، ترجمة عن الـ «هيرالد تريبيون» .

95 - هيلينا كوبان، "زيارة القدس" (الحلقة الثالثة)، صحيفة الحياة، 15/ 9/ 1995 .

96 - إدوارد سعيد، "القدس . . قصة استلاب عربية"، صحيفة الحياة، 17/ 8/ 1995 .

نبذة عن المؤلفَين

الأستاذ/ سمير الزبن

كاتب فلسطيني متخصص في الشؤون الإسرائيلية. يحمل شهادة بكالوريوس في الحقوق. عمل في العديد من المؤسسات البحثية الفلسطينية، كما عمل محرراً للشؤون الإسرائيلية في العديد من الصحف الفلسطينية. له أبحاث منشورة، ويساهم في صحف عربية عديدة.

الأستاذ/ نبيل السهلي

باحث في المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني بدمشق منذ عام 1982. يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، والدبلوم في الإحصاء. شارك في العديد من الندوات ودورات المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأسكوا، واليونيسيف، وصندوق النقد العربي. كما شارك – منذ عام 1982– في إعداد المجموعة الإحصائية الفلسطينية، بخصوص موضوعي "تطور الصناعة في الضفة والقطاع" و "اتجاهات تطور الاقتصاد الإسرائيلي ومدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني به". ويساهم منذ سنوات في العديد من الصحف والدوريات العربية.

صدر عن سلسلة دراسات استراتيجية

المؤلف	العنوان
1. جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط.
2. ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم.
3. هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي.
4. هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة.
5. حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي.
6. هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية.
7. سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام.

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1. تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في أماكن أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 50 صفحة (A4) بما في ذلك الهوامش والمراجع والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً من نسختين.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت دعماً مالياً أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

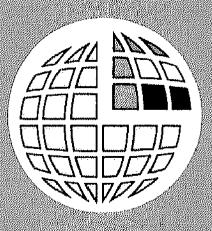
الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، السنة، الصفحة.

ثانياً : إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم مدير تحرير "دراسات استراتيجية" .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد استلام بحثه خلال شهر من تاريخ الاستلام .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ استلام البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب ٤٥٦٧، أبو ظبي، إ.ع.م، هاتف ٧٢٢٧٧٦ . ٩٧١٢: فاكس ٧٦٩٩٤٤ . ٩٧١٢: تلكس ٢٢٢٩١ UAECSS EM e-mail: root@ecssr.edu;